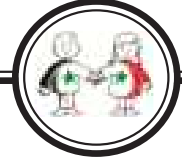


يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

تحية إلى الثورة في ذكراها التسعين



الافتتاحية

رفع سعر البنزين..

ماذا بعد؟؟

السؤال الأهم الذي يشغل بال الناس بعد رفع سعر البنزين هو: ماذا بعد؟؟

ولكي نستطيع الوصول إلى جواب منطقي ومقنع لما يريده الفريق الاقتصادي من رفع سعر البنزين، لنفكر جدياً بما حققه جراء هذا الرفع.

ارتفع سعر البنزين ٦ ل/س/ ليتر، وإذا عرفنا أن استهلاكنا السنوي السابق هو مليار ونصف ليتر، والمتوقع هو (٢) مليار ليتر، لاستطعنا بحساب بسيط أن نستنتج أن الوفرة الإضافية الذي ستحققه خزينة الدولة نتيجة لهذا الإجراء سيتراوح بين ٩ مليارات ل.س، و١٢ مليار ل.س فقط لاغير، وهو ما سيسهل ٢٪ من موازنة ٢٠٠٨ المقترحة، أو ٣٪ منها إذا لم يحتسب العجز المخطط له فيها.

والسؤال هو: لماذا الإصرار على هذا الإجراء إذا كانت آثاره الاقتصادية والمالية لرافعي الدعم تقارب الصفر؟ الجواب سيأتينا سهلاً إذا بحثنا عنه في الآثار السياسية والاجتماعية التي يتوقعها صانعو هذا القرار، ويمكن تقديرها بالنقاط التالية:

- الإصرار على أن الفريق الاقتصادي صاحب مصداقية، وقادر على تنفيذ وعده وهو إن فشل في رفع سعر المازوت، فهو قادر على الأقل على رفع سعر مشتق نفطي آخر حتى إن كانت الفائدة التي يجنيها منه تقارب قيمتها الصفر.

- تدريب الناس على أساس قانون رد الفعل الشرطي، على التأقلم مع الإجراءات السلبية التي تطال حياتهم مباشرة بالحد الأدنى الممكن من ردود الفعل السلبية، وبالتالي تجهيزهم نفسياً للقادم الأعظم كي يتلقوه بأكبر قدر ممكن من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره.

- وهكذا يستطيعون القول: «حافظنا على هيبة الحكومة»، بعد الفشل الذريع الذي أصاب فريقها الاقتصادي في تطبيق السيناريو الأول لرفع الدعم.

أي باختصار: يريد الفريق الاقتصادي (وعلى رأسه النائب الاقتصادي) من وراء هذا الإجراء، تخفيض سقف المقاومة المتوقع من المجتمع لإجراءاتهم الرافعة للدعم التي يصرون على الاستمرار بها، هذا طبعاً إذا استمروا هم في مواقعهم..

إنهم يصرون على استفزاز ٩٠٪ من الشعب السوري، وإشعاره بشكل دائم أنه على شفير الهاوية، وأن رقبته بأيديهم، وأن كلمته غير مسموعة حتى ولو عبرت عنها النقابات والإتحادات والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية... إذا، هذا هو الهدف، وليس المليارات التسعة أو الاثني عشر ملياراً التي لن «تخرج الزير من البير»...

إننا نقترح على الفريق الاقتصادي أن يكون عملياً وواقعياً، فهو فعلياً خسر معركة رفع الدعم جماهيرياً، وخسر معها ما تبقى من شعبيته، ونجوميته التي كانت في الذروة في أيامه الأولى. نقترح عليه أن يرضى ٩٠٪ من الشعب السوري بحل بسيط يمكن أن يأتي لخزينة الدولة بـ ٩ مليارات ل.س، بل ١٩٠ مليار ل.س، أو حتى ٢٩٠ مليار ل.س، عبر إغضاب المتهربين ضريبياً والفاستدين الذين يتهبون أموال الدولة، وإغضاب هؤلاء أسهل من إرضائهم بكثير، إذ لا حدود لجشعهم وشراحتهم، ولكن إغضابهم سيرضي الشعب السوري، وينقذ الاقتصاد الوطني، ويضع الأساس لاقتصاد المواجهة التي يفرضها علينا العدو، والذي أصبح إرساؤه ضرورة وطنية قصوى.

لقد أتى هذا الفريق إلى الإدارة الاقتصادية في ظرف تاريخي محدد، وقد استنفد حظه في الاستمرار ضمن المتغيرات العالية والإقليمية، لأن بنيته وعقليته مبنية على التكيف مع ظرف التراجع العام الذي كان سائداً لسنوات خلت، بينما المرحلة الحالية تتميز بالنهوض العام الذي نشهده في كل العالم، وفي منطقتنا، مما يتطلب صياغة مشروع شامل للمواجهة، وشتان ما بين هذا وذلك..

لن نقول لهذا الفريق الاقتصادي «يا رايح كتر ملايح» لأن الشعب السوري قادر على الدفاع عن مصالحه ومصالح وطنه، ومثلما لم يسمح سابقاً بتمرير السياسات الاقتصادية الليبرالية، لن يسمح بتمريرها لاحقاً، وفي ذلك ضماناً لكرامة الوطن والمواطن..

الشيوعيون السوريون على عهد «أكتوبر»... نحو حزب واحد موحد يليق باسمه

التوكيلات الملاحية...

بين الاستمرار.. والاستثمار... 3

بعد أن فشلوا في ضرب مؤسسة الخزن...

فساد وتآمر من نوع آخر... 7

اشبكات مخيم بلاطة..

علامات على الطريق... 8

مع تراجع الخطاب المناهض للعوامة...

الرأسمالية تزداد توحشاً... 9

(تصطفلوا.. وبتوفروا)

بعد أن شرحت الحكومة وعلى لسان رئيس الفريق الاقتصادي فيها، السيناريو الذي ستتبعه في المرحلة الأولى على طريق رفع الدعم عن المحروقات، وطرحته تحت شعار (إعادة توزيع الدعم لإيصاله لمستحقيه)، بينت أنها ستكون ديمقراطية مع أبنائها المواطنين، وستخبرهم بين أحد أمرين: فإما أن يقبلوا بـ ١٢ ألف ليرة سورية سنوياً لكل صاحب دفتر عائلة منهم، وذلك كبديل نقدي يعوضه عن انخفاض قيمة دخله نتيجة رفع أسعار المحروقات (وفق الآلية التي طرحتها الحكومة)، أو أن يختاروا زيادة لرواتب إخوانهم الموظفين في القطاع الحكومي مقدارها ١٥٪ سنوياً (بحسب الحكومة) إلى رفاة هؤلاء الموظفين، وهذه الرفاية ستعكس بدورها رفاية على بقية إخوانهم المواطنين من غير الموظفين على مبدأ (الخير يعم). ولكن، وقبل أن تستفتي الحكومة المواطنين لمعرفة أي الخيارين يريدون، قام أحد الزملاء بإجراء استبيان لآراء عدد من المواطنين من شرائح مختلفة، طرح من خلاله خيار الحكومة على هذه الشرائح، فخرج بنتيجة أن النسبة العظمى من المواطنين قد فضلوا خياراً ثالثاً غير الخيارين اللذين وضعتهما الحكومة وهو: (لا تزيد زيادة في الرواتب ولا تزيد ١٢ ألف ليرة، وإنما الله).

إن الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً برفع أسعار المحروقات بدأ برفع أسعار البنزين من ٣٠ ل.س إلى ٣٦ ل.س تعكس مدى حرصها على تلبية رغبات أبنائها المواطنين، إذ يبدو أنها اطلعت على الاستبيان المنوه عنه أعلاه، فاعتبرته بمثابة الاستفتاء الذي كانت تتوي أن تقوم به، فتبنت ما جاء فيه من نتائج وأخذت برأي الغالبية العظمى من المواطنين المتمثل برفض خيار الحكومة، وكان ردها العملي على هذا الرفض هو (تصطفلوا وبتوفروا)، فبدأت بتنفيذ خطتها بإعادة توزيع الدعم عن طريق رفع أسعار المحروقات بدءاً من البنزين دون بدائل نقدية لأحد، فكانت مثل رب الأسرة الذي يقرر أن يحرم أبناءه من العشاء ليراتب التي يأخذونها (كـ خرجية)، فيخيرهم بين أن يأخذ كل منهم كيس شيبس سعره ليرتان ونصف، أو أن يعطي واحداً منهم فقط عشر ليرات كي يوزعها عليهم بمعرفته، فيكون موقف الأبناء من عرض أبيهم أن (يحدروا) ويرفضوا كلا خياره، فيجدها فرصة لحرمانهم نهائياً من المصروف، فإن كانت حكومتنا ستستغل (حرد) معظمنا وتمضي في رفع أسعار المحروقات دون أي تعويض، تكون قد أثبتت لجميع منتقديها أن إعادة توزيع الدعم وإيصاله لمستحقيه ما هو إلا شعار براق تستخدمه للمضي في رفع الدعم.

■ عيسى سميسم

شد حبال جديد

بين واشنطن وموسكو- بكين

في الوقت الذي لا تخفي فيه واشنطن استيائها من بكين بسبب تعاطف حجم تسليحها دون أن تلتفت الأخيرة لمطالب الأولى المتكررة بهذا الخصوص، ودون أن تعمد لاستفزازها أيضاً، جاء إعلان الصين تخصيص مساحة إضافية جديدة لليورو ضمن الاحتياطي الصيني النقدي الضخم ليشكل ضربة جديدة لواشنطن ودولارها المأزوم.

وما كان ينقص واشنطن سوى إعلان نائب وزير الدفاع الروسي الجنرال الكسندر كولماكوف أن بلاده قد ترفع عديد قواتها على الحدود الغربية عندما يسرى مفعول تعليق مشاركتها في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

وكان مجلس النواب الروسي صادق الأربعاء الماضي بإجماع ٤١٨ صوتاً على قانون تعليق معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا يسمح لروسيا بعدم الالتزام بهذه المعاهدة، ويتيح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين حرية تعليق المعاهدة أو تفعيلها بأي وقت في المستقبل.

وسييسر مفعول القانون في ١٢ كانون الأول بعد أن يوافق عليه المجلس الاتحادي وهو المجلس الأعلى في البرلمان الروسي ويوقع عليه بوتين.

وكانت موسكو هدفت مراراً بالانسحاب من تلك المعاهدة بسبب اقتراب الوجود العسكري الأمريكي من حدودها، والمتمثل خاصة في مشروع الدرع المضاد للصواريخ التي تسعى الولايات المتحدة لنشره في أوروبا.

وفي هذا السياق سبق لدانييل فرايد مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية أن أكد أن واشنطن قررت التسريع في تنفيذ مشروع الدرع المضاد للصواريخ، الذي أدرجت كلفته في مشروع ميزانية الدفاع المقبلة، رغم معارضة موسكو.

وقال فرايد إن مشروع الدرع المضاد للصواريخ يلقي مزيداً من الدعم داخل الكونغرس الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، وأضاف «واشنطن ستعمل مع موسكو على تحسين قدرتنا الدفاعية»، واقترح أن تتضمن أذربيجان إلى المفاوضات الجارية لنصب ١٠ صواريخ مضادة للصواريخ في بولندا ومحطة رادار في التشيك. لكن وزير الدفاع الروسي أناتولي سريديوكوف وصف مقترحات الولايات المتحدة بغير كافية، وقال إن «كل الاقتراحات التي عرضت علينا لا تلائمنا، نحن متمسكون بمواقفنا». وتدرك روسيا أن نشر منشآت أميركية قرب حدودها وفي منطقة نفوذها السابقة يشكل تهديداً لمصلحتها الحيوية، بينما يقول الأميركيون أن الدرع لا يشكل تهديداً موجهاً ضد روسيا، بل أنه مشروع يهدف إلى مواجهة أي خطر محتمل قد تشكله إيران.

التوكيلات الملاحية: بين الاستمرار والاستثمار

◀ **تحقيق: يوسف البني**

ورد في صحيفة الثورة، وبالتحديد في العدد رقم /١٣٤٣/ الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧ مقال للزميل مراسل الثورة في طرطوس هيثم يحيى محمد، حول انطلاق العمل في محطة حاويات طرطوس الدولية، معتبراً إياها إنجازاً عظيماً باعتباره أول عقد يفصل الإدارة عن الملكية في سورية وقد باشرت الشركة المستثمره الفلبينية (ICTSI) أعمالها في المرفأ بعد استلام الرصيف المخصص لها، وهو الرصيف الشمالي، اللسان B البالغ طوله ٥٤٠ متراً بغاطس ١٣ متراً، وبمساحة إجمالية قدرها خمسة وعشرون هكتاراً، أي مائتان واثنان وخمسون ألف متر مربع، مع ١٥٠٠٠ متراً مربعاً من المستودعات الخاصة بتفريغ وتعبئة الحاويات وقال المدير العام والمدير التنفيذي لشركة مَحطة حاويات طرطوس بعد التسليم مباشرة: إن هذا اليوم هو يوم عظيم لنا، ونحن واثقون أنه سيكون يوماً تاريخياً بالنسبة لسورية بشكل عام وبالنسبة للمستوردين والمصدرين بشكل خاص».

وقد مجدّ الزميل كثيراً بهذا الإنجاز وسوّق له، وقد يكون هذا تشجيعاً لطرح كل مرافقنا العامة للتأجير والاستثمار.

لنا رأي:

إن مرافقنا العامة هي ملك عام للشعب، وهي محمية بالدستور، ولا يجوز تأجيرها أو بيعها أو طرحها للاستثمار، وأولها وأهمها مرافقنا، حدودنا البحرية، إحدى نوافذنا التي نطل منها، ونتواصل، مع العالم الخارجي، فهل تُقدم دولة ذات سيادة، على وقف هذا القرار، لما فيه من ضرر كبير لاقتصاد البلد. فقد كنا تأجير حدودها؟!هل تُؤجر نوافذها وشرفاتها، فتفقد بذلك أمنها وأمانها؟!

نعم لقد تم تأجير حدودنا ونوافذنا، ولم توقف هذا الإجراء الكتب والمراسلات، ولم تشفع ولم تنفع المذكرات التي تناشد المسؤولين وقتَ هذا القرار، لما فيه من ضرر كبير لاقتصاد البلد. فقد كنا نتمنى على الزميل أن يدرس، بشكل دقيق، الخسارة التي شكلها هذا المشروع، ليس فقط لمرفأ طرطوس بل، لمرفأ اللاذقية أيضاً.

ما الذي حصل؟!

طرحت وزارة النقل ـ مديرية المرفأ، مشروع إقامة وتأجير واستثمار محطة حاويات، في مرفأ طرطوس، بالإعلان رقم ١/٦٣٢١/ص، تاريخ ٤/١٠/٢٠٠٥، وعند طرح هذا الموضوع في اللجنة الإدارية لشركة مرفأ طرطوس، تحفظ عليه ممثلو اللجنة النقابية، لعدم وضوح الجدوى الاقتصادية من إقامة هذه المحطة، وعدم وضوح مصير الكثير من العمال، وكذلك للثقة الكبيرة بأن الكادر الموجود، قادر على إدارة هذه المنشأة إدارة اقتصادية جيدة، إلى حد كبير...

ولكن كل هذا لم يؤخذ بعين الاعتبار. وتم إجراء المناقصة التي رست على شركة (ICTSI) الفلبينية التي استقادت، بالإضافة إلى إشغال مساحة ٢٥٢٠٠ متر مربع واقعة في قلب ساحة المرفأ، وتشكل ٨/١ من مساحتها الإجمالية، وتُحتاج إلى طرق وخدمات خاصة بها، تقدمها شركة المرفأ مجاناً، والرصيف رقم ٧ وطوله ٥٤٠ متراً، وهو من أفضل الأرصفة من حيث الأعماق والمواصفات، والذي يشكل العامل الأساسي في جذب البواخر ذات الحمولات الكبيرة، وإخراجه من المرفأ، ووضعه في خدمة محطة الحاويات فقط، قد حرم المرفأ من ورود هذه السفن ذات الحمولات، وأثر سلباً على مردود المرفأ ومساهمته في الدخل الوطني.

وقد قدم المرفأ إضافةً إلى ذلك، مستودعاً بمساحة ١٥٠٠٠ متر مربع، وهو من أفضل وأكبر المستودعات، بالإضافة إلى الخدمات

المرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٢

بين النص والتطبيق أو بين الأهداف والتوظيف

◀ النقابي حسن سليمان حسن

صدر المرسوم /٥٥/ لعام ٢٠٠٢ القاضي بإحداث وكالات ملاحية خاصة، إلى جانب التوكيلات الملاحية العامة، التي كان ينحصر العمل الملاحي فيها قبل المرسوم، دون أن تشكل هذه الوكالات خطراً على نشاط وعمل التوكيلات الملاحية، نضت الشروط على التزام وكلاء القطاع الخاص باستقدام خطوط ملاحية جديدة وعدم المس بخطوط الشركة، وتعزيز قدرة العمل الملاحي وزيادة حجم الأعمال، والمساهمة في امتصاص البطالة، وتقديم المبادرات لتفعيل السوق اقتصادياً، لتخفيض الكلف والأعباء المالية عن المستهلك، والعمل على استقطاب المزيد من البواخر، وتعويض التوكيلات الملاحية العامة، بنسبة ٦٠٪ من واردات التوكيلات الخاصة ليستسنى لها القيام بأعبائها المالية ونفقاتها على الرواتب. والالتزام بدفع الرسوم المتوجبة عليهم كرسوم لخزينة الدولة، وأية مخالفة لهذه الشروط توجب إلغاء الترخيص الممنوح للوكيل. غير أن هذه الشروط قد أغفلت

التعليمات التنفيذية للمرسوم أغفلت الأساسيات وأضافت امتيازات جديدة للوكالات الخاصة.

إحداث ثغرات تتيح للوكالات الخاصة فرصة التلاعب.

هذا هو الجانب البسيط من الخسارة، فما هو الجانب الأكبر؟! نضت شروط العقد، على الشركة المستثمرة، استقدام وكالات بحرية، وبواخر وخطوط ملاحية جديدة، ولكن هذا لم يتم، بل إن الشركة المستثمرة، أخذت البواخر والخطوط الملاحية التي كانت بعهدة شركة التوكيلات الملاحية العامة فقط، وهذه عملية قرصنة واضحة، بل والأسوأ من ذلك، فقد قام وكلاء هذه الشركة باتصالات مكثفة بشركات النقل البحري العالمية، من أجل تحويل باوآخرهم، من مرفأ اللاذقية إلى مرفأ طرطوس، وقاموا بزيارة ميناء مرسيليا الفرنسي، وعرضوا هذه الفكرة على جاك سعادة، صاحب شركة النقل البحري الكبرى والمعروفة دولياً، ولكنه رفض بسبب الفارق الكبير في أجور التحميل والتنزيل والخدمة، حسب التسعيرة التي سمحت بها شروط العقد لصاحب الامتياز.

وفيما يلي بعض جداول المقارنة، لأجور تحميل وتنزيل الحاويات، وبعض الخدمات التي يقدمها المرفأ لسفن الشحن، بين التسعيرة الرسمية الأساسية، في مرفأ اللاذقية، والتسعيرة التي سمحت بها شروط عقد الاستثمار للشركة الفلبينية:

جدول مقارنة لحاوية مبردة ٤٠ قدم، مع بدل تخزين مدة ١٥ يوماً، بافتراض الحاوية ٣٠ طناً

نوع الرسم	اللاذقية	محطة طرطوس
بدل تناول	٤٥٧٥ل س	٩٠ \$
رفع إنزال (وكيل)	-	١٥ \$
رفع إنزال (تاجر)	-	١٥ \$
بدل تفريغ	١٧٠٠ ل س	٦٠ \$
فضل وصل التيار (وكيل)	-	٥٠ \$
وصل فضل التيار (تاجر)	٣٧٥ ل س	٢٠ \$
بدل كهرباء (تاجر)	٩٠٠٠ ل س	٤٥٠ \$
رسم بوابة	-	١٥ \$
مجموع	١٥٦٥٠ ل س	٧١٥ \$

وهنا نرى أن تكاليف خدمة الحاوية، التي سمح بها العقد للشركة المستثمرة، والبالغة ٧١٥×٥٠=٣٧٥٥ ليرة سورية، تزيد عن ضعفي التسعيرة الرسمية، في مرفأ اللاذقية.

وفي جدول مقارنة لحاوية ٤٠ قدماً، تفريغ بعد ١٥ يوماً، بافتراض وزن البضاعة ضمن الحاوية، ثلاثين طناً، (بضاعة محلية)، نرى أن تكلفة خدمة الحاوية في محطة طرطوس المستثمرة، تبلغ: ٢٦٠×٥٠=١٣٠٠ ليرة سورية، أي ما يقارب ضعفي التسعيرة في مرفأ اللاذقية.

وفي جدول آخر، لمقارنة أجور الخدمات المقدمة لحاوية، ٢٠ قدماً مكعباً، تحصيل على القطار، مدة الخزن ١٥ يوماً، نرى أن الشركة المستثمرة، قد فرضت رسوماً جديدة، على خدمات كانت شركة المرفأ تقدمها لعملائها مجاناً

نوع الحاوية	مدن الخزن	الرسم في اللاذقية	الرسم في محطة طرطوس
٢٠ قدما	١٠ يوما	إعفاء	إعفاء
٢٠ قدما	٢٠ يوما	٥.٧ \$	٢٠ \$
٢٠ قدما	٣٠ يوما	٢٨.٢٥ \$	٤٠ ٪
٤٠ قدما	١٠ يوما	إعفاء	إعفاء
٤٠ قدما	٢٠ يوما	٧.٩٥ \$	٤٠ \$
٤٠ قدما	٣٠ يوما	٣٧.٥ \$	٨٠ \$

وهذا الجدول يوضح أن رسم الخزن في محطة حاويات طرطوس، يبلغ ثلاثة أضعاف الرسم في مرفأ اللاذقية، وقد يصل إلى خمسة أضعاف، كما هو مبين.

جدول تأجير الآليات (بالساعة)

نوع الآلية	اللاذقية	محطة طرطوس
رافعة جسرية	-	١٠٠٠ \$
رافعة جسرية سكة حديد	-	١٠٠٠ \$
حاضنة	٦٠ \$	٢٠٠ \$
ناقلة بلاقط	٦٠ \$	٢٠٠ \$
رافعة لتناول الحاويات الفارغة	١٥ \$	١٥٠ \$
رافعة شوكية ١٢ طن	١٥ \$	١٠٠ \$
جرار أو شاحنة	٧.٥ \$	١٠٠ \$

يفاجئنا هذا الجدول، بأن الآليات والخدمات التي قدمها المرفأ للشركة المستثمرة مجاناً، يتم تأجيرها للبواخر التي تطلب الخدمة، وبمبالغ طائلة.

من هذه الجداول، وبالمقارنة، نجد أن دخل الرصيف خلال عام، سيكون على الأقل، ضعف الدخل الذي حققه عام ٢٠٠٥، والبالغ ١.٥ مليار ليرة سورية، أي سيكون ثلاثة مليارات ليرة سورية، وفي عشر سنوات، التي هي مدة العقد، سيكون ثلاثين ملياراً، يدفع منها للجانب السوري فقط ١٧٥. ٥ ملياراً، والربح الفاحش الباقي لمن؟

من هنا نجد مدى التسهيلات التي يقدمها الفريق الاقتصادي في بلدنا للمستثمرين الذين يتمتعون بامتيازات كبيرة، إن كانوا مستثمرين محليين أم شركات أجنبية. وهذا ما يدعونا للتساؤل: ما مصلحة هذا الفريق من إسناد اقتصادنا ومواردنا، لقلة يستأثرون بمكاسب كبيرة على حساب خزينة الدولة؟! وهل هذه الشركة الفلبينية حقيقية؟! أم أنها مجرد أسماء لشركات وهمية؟ يقف وراءها أشخاص متنفذون من الداخل، يتحكمون بالقرار الاقتصادي وعروض المناقصات الداخلية والخارجية، واليهم يرجع كل شيء؟! سؤال ينتظر إجابات كثيرة!

■ youssef@kassioun.org

عند هذه المخالفة، بل تتصلوا أيضاً من كل الالتزامات، من تقديم وسائل التفريغ من أدوات وعدد، ومن الكتبة الذين يمثلونهم في الإشراف على عمليات التفريغ والسحب والتحميل، ولم يساهموا في امتصاص البطالة، بل على العكس أدى دخولهم على خط التوكيل إلى إضاعة /٦٠٠/ فرصة عمل لكتبة التعداد المياومين الذين كانوا يعملون لدى التوكيلات في فترة الحصر عندما كان الطوناج ستة ملايين طن في عام ٢٠٠٦، وإضاعة ٨٠٠ فرصة عمل في عام ٢٠٠٧ نتيجة زيادة الإنتاج إلى ١.١٠ ملايين طن، وانخفض عدد العمال المشتبين في الشركة من /٦٠٠/ عامل إلى /٥٥٤/ عاملاً، نتيجة توقف أعمال الشركة، وهناك فكرة بتوزيع /٤٠٠/ عامل من الباقين على دوائر الدولة الخدمية المختلفة للتخلص من الفائض.

أما على صعيد الواردات فإنه بمقارنة بسيطة بين ما كانت تورده شركة التوكيلات لخزينة الدولة وبين ما سدده هؤلاء الوكلاء جميعاً، وعددهم ٧٧ وكيلا ندرك مدى الكارثة التي حلت بالشركة والأضرار الجسيمة التي لحقت بخزينة الدولة ففي عام ٢٠٠٦ وُرِّدت الشركة للخزينة ما قيمته ٧٥ مليون ليرة سورية وكان هذا الرقم مرشحاً للزيادة ليصل إلى مليار ليرة في نهاية عام ٢٠٠٧ لو بقي الوضع على ما كان عليه نتيجة زيادة الإنتاج بينما سدد جميع هؤلاء الوكلاء للخزينة ٤٩ مليون ليرة سورية فقط عن عام ٢٠٠٦، ونشك أن يكونوا قد سدّدوا أي شيء عن عام ٢٠٠٧، والفرق الحاصل هذا، والذي يزيد عن ٩٠٠ مليون ليرة سورية ذهب لجيوب هؤلاء الوكلاء، الذين نموّاً رؤوس أموالهم من حساب المال العام وجرمان العاملين في الشركة من لقمة عيشهم.

وعلى صعيد الغرامات المترتبة على التأخير في تفريغ الحاويات وتصدير الفارغ منها إلى بلد المنشأ كان شبه معدوم بعهد التوكيلات الملاحية بينما بلغ مئات الألوف من الدولارات في عهدهم بسبب العرقلة في العمل التي خلقوها، فما هي الحكمة بالله عليكم أيها المصلحون أن ندمر، تحت شعار الإصلاح، مرفقاً حيويًا كالتوكيلات الملاحية؟ ونحوه من مرفق يرفد خزينة الدولة بمئات الملايين إلى مرفق على حافة الانهيار، من أجل المصالح الفردية الخاصة؟ وكيف يتفق هذا مع الإصلاح؟



العبث والتلاعب الذي يمس مركزها ونشاطها، وأن لا تتجاوز حدود ما أعطاه المرسوم. إلا أنها، وتجاوزاً لنص المرسوم، اجتهدت من عندها فتركت لشركات النقل والتجار حرية اختيار الوكيل بالنسبة لسفن الحاويات، أو السفن التي تنقل بضائع القطاع العام، وحشرت بالقرار /٧٥٠/ لعام ٢٠٠٢ سفن البترول ومشتقاته المتعلق بتحديد البدلات المترتب على الوكلاء تسديدها لشركة التوكيلات، كإشارة ضمنية لهم من خارج النص بإمكانية بسط وكالتهم عليها، وهي مواد عائدة للقطاع العام، ويجب أن تكون حصرًا للتوكيلات الملاحية.

وبمقتضى هذه الاجتهادات، وما يملكه الوكلاء في القطاع الخاص من إمكانيات مادية تمكّنهم من توظيفها لخدمة مصالحهم، وفي غياب الرقابة وعدم المحاسبة، تتصلوا من كل الالتزامات المنصوص عليها في التعليمات التنفيذية، وبدلاً من أن يستقدموا خطوطاً جديدة، سحبوا خطوط الشركة، وهذه المخالفة لوحدها كافية لإلغاء الترخيص برمته، لو أن حماية القطاع العام تحظى بالجدية والغيرة اللازمة من ذوي الشأن، لكن وللأسف، الألسنة تلهج في شيء، والقلوب مشدودة إلى شيء آخر، ولهذا لم يتوقف الوكلاء

أساسيات وأجهلتها، وأضافت امتيازات جديدة للوكلاء بالتعليمات التنفيذية الصادرة عن وزارة النقل بالقرارين رقم /٧٥٠/ و/٧٥١/ لعام ٢٠٠٢ لم ينص عليها المرسوم، لإحداث ثغرات تتيح لهؤلاء الوكلاء فرصة التلاعب، أو التحلل من التزاماتهم، وغيبت التنظيم النقابي كجهة أساسية مسؤولة عن العمل.

وإذا عدنا للمرسوم /٥٥/ نجد أن الوزارة كانت من الكرم المستفيض، ما يجعل المرء في حالة ذهول، فالمرسوم عدل المادة الأولى من المرسوم /٣٤٧/ لعام ١٩٦٩ وأضاف إليها ما يلي: (استثناء من أحكام الفقرة ب، يجوز الترخيص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بمزاولة أعمال الوكالة البحرية للسفن التجارية التي تؤم المرفأ السورية والتي تقوم بنقل الركاب أو بضائع القطاع الخاص أو بضائع العبور وفق الأسس والشروط ونسب البدلات التي تضعها وزارة النقل ويمنح الترخيص بقرار يصدر عن وزير النقل). وهذا النص تقييد لأحكام الضوابط الناظمة، لا يملك مصدر التعليمات التنفيذية أن يجتهد عليه، بل مهمته أن يضعه موضع التطبيق السليم والصحيح. فالمرسوم حوّل وزارة النقل أن تحرص على تحصيل شركة التوكيلات من

الطرد.. السياسة الجديدة لرئيس بلدية قطنا الجديد

◀ عبد الرزاق دياب

المواطن ذلك المسكين؛

بدأت الدورة الجديدة لمجلس المدن والبلديات، مع الأمل الكبير لمواطني مدينة (قطنا) بدم شاب يحمل عبء التراكم المرعب من المخالفات وسوء الخدمات، والماء القليل في مدينة تجاور جبل الشيخ، وجهاز جديد يعمل أكثر مما يتحدث ويخطب، ومكتب فني يمارس واجبه دون تلوّذ أو محسوبيات، لكن..

في هذه الفترة الوجيزة تُرك الجهاز الجديد الذي يرأس البلدية ويدير دفتها لياخذ فرصته، دون تدخل من الصحافة، حتى لا يقال إن غايتها (وضع العصي في العجلات)، لكن الشكاوى الكثيرة من المواطنين وضعتنا أمام مسؤولياتنا في تسليط الضوء على ما يدور ويجري في هذه المدينة التي لم يسعفها الحظ في كادر يحبها دون (غُصاب) أو تشنج أو مصلحة.

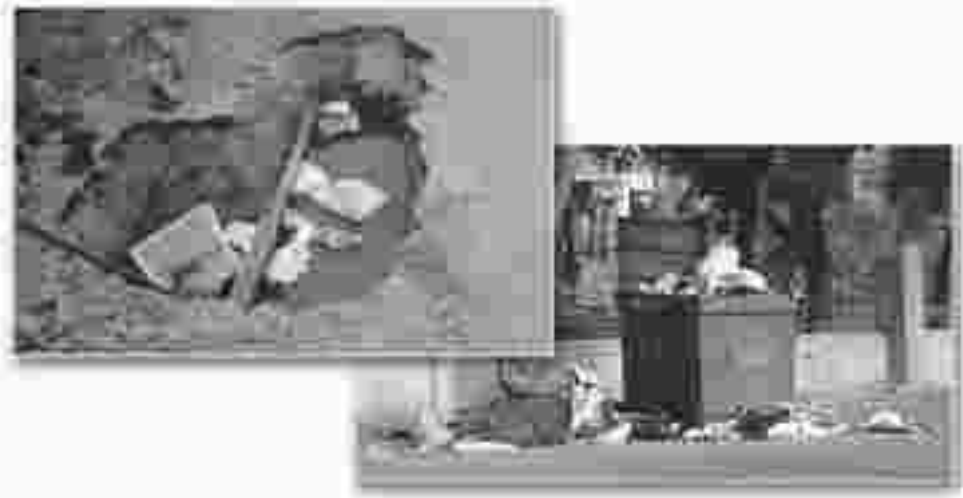
وحرصنا على عدم النشر قبل الحديث مع رئيس البلدية المهندس (حسن بطيخة) مباشرة، أو مع أشخاص آخرين لهم مكانتهم، إلا أن الإجابات كانت متشنجة ومشحونة، ويبدو أن هناك من يقف وراءها، ليحقق بعض المصالح التي لم يتمكن من إنجازها، ففي سؤاله عن طلب أحد المواطنين لتدعيم منزله الأيل للسقوط، ورأي المكتب الفني المؤيد لطلب المواطن، انفجر المهندس (بطيخة) صائحا: «المواطن.. كذاب واكتبوا ما شئتم»!

صرف صحي وماء

المواطن فراس حيدر عضو المجلس البلدي السابق، تقدم بشكوى إلى المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بدمشق، تضمنت عرضاً وافياً للغاية منه الابتعاد عن المشاكل المماثلة التي ارتكبتها المجلس السابق، من تلوث لمياه الشرب، وأخطاء قاتلة في تمديد شبكة الصرف الصحي، ناتجة عن عدم التزام المتعهدين بالشروط الفنية للتنفيذ.. فخلال تحديد خط صرف صحي لمدرسة روضة نقابة المعلمين، تم أثناء الحفر قطع خط مياه الشرب وشبكة الهاتف، ثم ردم المكان المحفور فوراً، وفي صباح يوم الثلاثاء ١٠/٩/٢٠٠٧، كانت مياه الشرب تسيل على عرض الشارع، وتم إبلاغ وحدة المياه ورئيس مجلس المدينة والمكتب الفني الذي قام بالزام المتعهد بتنفيذ خط الصرف الصحي، ثم إعادة الحفر مرة أخرى، وهنا حصلت المفاجأة: قام المتعهد بتمديد خط الصرف الصحي فوق خط مياه الشرب الرئيسي، وإصلاح خط المياه والهاتف على أن تتم مخاطبة مجلس المدينة للمتعهد من أجل تنفيذ خط الصرف الصحي وتغيير مساره من فوق خط المياه، ولكن الحال بقي على ما هو عليه.. وعند سؤال رئيس المجلس أجاب كعادته بصوت عالٍ ويعصيبة أن خط مياه الشرب مصنوع من مادة كريمة ولا يتأثر..

شكاوى ماجورة

استغرب أغلب المواطنين الذين تقدموا بالشكاوى إلى مجلس بلدية قطنا أمام (الكليشة) الجديدة التي لم تكن معتمدة من المجلس السابق.. فيحجة عدم وجود إمكانيات مادية، وضعف الإيرادات المالية، يدفع المواطن المتقدم إلى البلدية بطلب رسماً



قدره ٦٠٠/ل س يقطع بإيصال وبقائه عبارة (مالي + فني)، بعض المواطنين الذين لديهم مشاكل فنية ترميم أو كشف تقبلوا الأمر على مضض، لكن أن تتقدم بشكوى اعتداء الجوار على منزلك بواجب مخالفة ويتم تلزيمك بمبلغ ٦٠٠/ل س، فهذا ما أثار استغراب وحفيظة المواطنين، وهذا حصل فعلاً مع المواطن (ود) الذي تفيد شكواه بقيام جاره بإشادة بناء متجاوز على منزله بواجب مخالفة، فكتب له رئيس المجلس (فني + مالي) وألزمه بدفع ٦٠٠/ل س، فهل ستمتكن البلدية الميمونة من التخلص من وضعها المالي بهذه الطريقة وعلى حساب المواطن المتضرر؟!

الطرد.. الحل

ليست هذه المرة الأولى التي يتور فيها رئيس المجلس الجديد ويطرد مواطناً من مكتبه، ثم يشكو إلى بعض مقربيه بأنه لا يريد هذا المنصب وأنه جاء إليه مجبراً، وأنه تقدم باستقالته ورفضت.. تقدم أهالي وسكان (ساحة العيد) في البلدية القديمة أخيراً بشكوى إلى محافظة ريف دمشق ووزارة الإدارة المحلية، بعد أن تعرض أحدهم للطرد من أجل مشكلة تمس سكان الحي، ووقعوا عريضة بذلك.

ومنذ أكثر من شهر قاموا بمراجعة رئيس المجلس حول انسداد خط الصرف الصحي في حارتهم، وبناء عليه قامت البلدية بإرسال عامل غير فني مع سيارة إطفاء لمعالجة الأمر، لكن الذي حصل أن الأمر زاد سوءاً، حيث تم ترك حفرتين مملوطين بالمياه الأسنة، فسقط فيهما عدد من الأطفال، هذا عدا عن الرائحة الكريهة المنبعثة منهما، وعند مراجعة رئيس البلدية من جديد طُرد المواطنين، وقال لهم رئيس المجلس (اذهبوا واشتكو لمن تريدون)..

تبدو الحلول لدى رئيس المجلس سهلة، كون المواطن الحلقة الأضعف التي لا صوت لها، وأن الطرد هو أسهل الحلول وأجداها.

متفرقات هامة؛

من تركة المجلس السابق هناك بعض الأمور العالقة التي تحتاج إلى علاج، ومنها ما هو داخل البلدية، ومنها ما هو خارجها، فعلى سبيل المثال هناك فقدان (أضابير) بعض العاملين في البلدية الذين لم يتم ترقيتهم لأسباب شخصية وما خفي منها أعظم، وبحجج واهية، وجهاز إداري مترهل وغير متخصص من عاملين إداريين هم في الأساس عمال إطفاء، كذلك ما يتعلق برخص البناء، فالبلدية لا تتفد تعليمات السلطة الأعلى منها (الإدارة المحلية) منذ سنوات فيما يتعلق ببند التأميمات الاجتماعية كشرط لمنح الرخص، وبعض مخالفات البناء التي سيشار إليها لاحقاً، والمشكلة الأهم هي (مشفى الحكمة) الذي يقع في منطقة السكن الأول حيث لا يسمح إلا ببناء طابقين، ويقوم حالياً المتعهد ببناء الطابق الثالث مخالفاً بذلك ضابطة البناء، حيث تقدم المستثمرون بطلب بناء طابق ثالث للعيادات القلبية فوافق عليه المجلس السابق بالجلسة رقم ٢٢٧/ شريطة موافقة محافظة ريف دمشق، لكن هذه الموافقة لم تات لتاريخه ومع ذلك فإن العمل مستمر بالمخالفة..

ارحموها

طبعاً الدعاء لقطنا.. فهي ققاطنها تحتاج إلى الرحمة، وإلى أن يقرأ من هم أهم من هؤلاء الذين يقرولون العمل الحقيقي، ويجلسون على كراسيهم الدوّارة وينظرون إلى المواطن كمتسول!

إذا كان رئيس المجلس الجديد يريد الاستقالة كما يشيع مجيباً عندما لا يجد مخرجاً، فلماذا لا يستجاب مطلبه، هل يمكن لرجل أن يشغل مثل هذا المنصب الخدمي إلا أن يكون في خدمة الناس بدل أن يطردهم من مكتبهم (مكتبه)؟! ليس المواطن هو السبب في وصوله إلى هذا الكرسي؟ فارحموا الناس وهذا الوطن الذي يحتاج لمسؤولين يرون في خدمة المواطن والوطن هدفهم الأسمى..

حتى القبور لا تسلم من العبث!



رفع أهالي وسكان حي الأكراد - نقش بندي، في ركن الدين عريضة إلى محافظة دمشق، طالبوا فيها بتدخل الجهات المعنية لوقف الاعتداء على المقابر الموجودة في الحي..

وبينت العريضة أنه يوجد في الحي ثلاث مقابر: الأولى مقبرة الشيخ خالد نقش بندي، والثانية في جوار جامع حمو ليلي تسمى مقبرة سنجار، والثالثة تقع في نهاية زقاق بشار. وقد أسند مكتب الدفن (بناء على تزكية من لجنة الحي) أمور العناية بهذه المقابر لشخص يدعى (أبو زهير) وهو حفار قبور، لكنه لم يتقيد بتعليمات محافظة دمشق التي تقضي بأن تفتح المقابر من الساعة السابعة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر، إذ يقوم بفتح المقبرة ليلاً ونهاراً، أو يتركها دون حراسة، وبذلك أصبحت المقبرة ملجأ لكل من يريد تعاطي المخدرات، وللمجرمين الفارين من وجه العدالة، ولاعب القمار، وهؤلاء وغيرهم، يقومون بتشويه معالم كثير من القبور بحيث لم يعد يعرفها ذوو المتوفى، كل ذلك بمعرفة وعلم لجنة الحي وحقار القبور، الذين لم يبادر أي منهم إلى تدارك الأمر، ومازال حفار القبور ومن لف لفة يتلاعبون بالقبور ويستخفون بمن لهم الحق بالاستفادة منها، ويسترضون كل غريب عن الحي لينال قبراً أو عده قبور في هذه المقبرة (بأسعار مشجعة)، وقد تنبه أهالي الحي لذلك، وأنذروا حارس المقبرة، وأبلغوا الأمر إلى لجنة الحي، إلا أن هؤلاء لم يعيروا ذلك أي انتباه، وألقوا بجميع شكاوي الحي عرض الحائط (لم ندر سبب ذلك)، مع العلم أن محافظة دمشق قامت بترقيم القبور، وحددت أرقامها وعائد كل منها، إلا أن ذلك لم يعجب المفرضين، فقاموا بتشويه هذه الأرقام ليتمكنوا من التصرف بها، مع العلم أن مثل هذه الأمور لم تحصل أيام اللجنة السابقة..

وأنتهى أهالي الحي معروضهم بالمطالبة بما يلي:

١. العمل على تلافى هذه الأمور بإسناد الأمر إلى أشخاص ذوي أمانة وشرف، وبهمهم أمر الحي وسكانه.
٢. العمل على تبديل أعضاء لجنة الحي وحقار القبور المسؤول عن هذه المقابر، وتسويرها، وإزالة المقابر المذكورة أعلاه جميعها، وترميم جدار سور مقبرة الشيخ خالد لتكون في مأمن من عبث العابثين..

يذكر أنه تم إرسال نسخة من هذا المعروض إلى كل من مجلس الشعب ومجلس الوزراء.

أضواء على واقع مديرية الخدمات الفنية بالحسكة!

هنالك عناصر محرومون من الإشراف، وآخرون شبه محرومين، وآخرون لا يستطيعون القيام بالإشراف الجيد، من كثرة المشاريع الموكلة إليهم. هنالك مزاجية في التوزيع، وهناك من يقوم المتعهد بتعيينهم، وآخرون يسعون ليعتم تكليفهم ولا يستطيعون!

أعمال صيانة الطرق:

إن أعمال صيانة الطرق تأتي في المرتبة الثالثة من حيث أهمية المشاريع في مديرية الخدمات الفنية، وما يجري فعلياً، هو أن المسؤول عن أعمال الزفت والعبارات في شعبة القامشلي، ليس له أية خبرة في هذه الأمور، علماً أن تعداد الفنيين والمهندسين في الشعبة ربما يكون زائداً عن الملاك، ولا داعي لأن أشير إلى حالة الطرق والعبارات والجدران الاستنادية، فال مواطن يلتمس ذلك بشكل يومي، أليس من الأجدر أن يرافق ورشات صيانة الطرق على الأقل مراقب فني؟

موظف معين بصفة عامل عادي، وبقدرة قادر يكلف معتمداً للرواتب، ولا تسير الأمور

المالية كما يجب، كل هذا على الرغم من وجود مفتش ومكتب خاص له في المديرية، وعلى الرغم من وجود مفتش في شعبة القامشلي، ووجود الرقابة الداخلية في المديرية.

من المفروض حسب القانون أن يتغير رئيس دورية الطرق ورئيس لجنة الشراء كل سنة، ولكن الذي يجري أن يتم تبادل المهام بين رئيس لجنة الشراء ورئيس دورية الطرق، وربكم خبير بالأسباب.

المهندسون يتقاضون بدل طبيعة العمل، والمراقبون الفنيون محرومون، علماً أن طبيعة عمل المراقب الفني تتطلب تحمّل حرارة الصيف وبرد الشتاء.

هذه وقائع ومعطيات برسم الإدارة العامة

ووزارة الإدارة المحلية، فهل سيعيرون الاهتمام؟

رقم / ١٠ / وتعديلاته، فإن صاحب المشروع يتم تأجيله وفق عقد بالتراضي بينه وبين الوزارة.

موظف في دائرة الخدمات الفنية

في هذا العام /٢٠٠٧م، رفعت مديرية الخدمات الفنية في الحسكة، ميزانيتها إلى الوزارة، ومن ضمنها ميزانية جولات قسم الأبنية في المديرية، وكان بدل هذه الجولات فقط مبلغ /٥٠٠ / ليرة سورية لعدد كبير من العمال والفنيين والمهندسين، هكذا تدعى، وحتى تاريخه لم يصرف بدل الجولات منذ بداية العام، على غير ما كان يجري في الأعوام السابقة، إذ أن الصرف كان يبدأ في الشهر الرابع عن شهرين سابقين على الأكثر، ودائماً تبقى المديرية مديونة لموظفيها بشهرين أو ثلاثة.

وبين فترة وأخرى تصرف الرواتب دون طبيعة الاختصاص، ولا ندري لماذا، علماً أن الكتلة المادية نائمة في مالية الحسكة وفق خطط ميزانية المديرية، وكما نعلم أن المبالغ المخصصة لجولات الموظفين، يتاجر بها أحدهم في سوق الغنم بالحسكة، ولا ندري هذا العام أين تستثمر.

ومن جهة أخرى، تعد ميزانية الجولات لاثني عشر شهراً من السنة، ففجأ في بعض السنوات، بنفاذ هذه الميزانية في الشهر السادس أو السابع من العام، ويقوم جميع العناصر بمهامهم حتى آخر السنة دون مقابل، والسؤال: أين تذهب تلك المبالغ؟!

إن قانون نظام الجولات يقول: يجب أن يصرف بدل الجولات شهراً بشهر، وألا يتجاوز اليوم العشرين من الشهر الذي يليه!

هناك عناصر معينون على أساس قانون المستخدمين في الدولة، وبموجبه كانوا يستفيدون من الكساء الشتوي والصيفي، على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وما زالوا قائمين على رأس العمل، ولا ندري لماذا، سوى لمزاجية أحد المسؤولين، حرّموا الآن من هذا الحق.

توزيع المهندسين والمراقبين الفنيين على

المشاريع، للإشراف:

في البوكمال لا توجد أملاك للدولة!



الواقعة بين قريتي القطعة والصالحية، ويحمل الرقم/٤١٤٧/ ووص.ق.ف، وكتاب شعبة الحزب الذي يحمل الرقم/٢٤٨/ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨، وبقيت هذه الكتب في الأدراج لأجل عيون هذا وذاك، أما أن يؤجر ثلاثة أشخاص من عائلة واحدة، ويكتب أرقام متسلسلة، هي ٤/٦٧٣٥/٦٧٣٦/٦٧٣٦م-٢٩/٢/٢٠٠٧ في منطقة معزيلة جزيرة، وكذلك الإعلان رقم ٧٤٥٣/م-٢٤/٤/٢٠٠٧ والذي سيتم بموجبه تأجير مساحة /١٠/ دونمات بالعقار رقم/٢/ معزيلة جزيرة، والإعلان رقم/٧٦٨٩/ لإقامة مرآب ومستودع آليات لإحدى المواطنين، فهذا أمر يدعو للاستغراب.

هذا غيض من فيض، مما يحصل في أملاك الدولة في دير الزور، وما خفي كان أعظم، ولكننا نؤكد أننا لن نتوانى في كشف المستور، صوتاً لكرامة الوطن والمواطن، التي هي فوق كل اعتبار.

■ البوكمال -

مراسل قاسيون

والسؤال لماذا هذا الروتين وهذه العرقلة والمماطلة؟ ولماذا لا يتم التعاقد فوراً علماً أن مركز تجمع «معزيلة شامية» يبعد /٢٠/ كم عن الأرض المراد تأجيرها؟! ألم تكن هذه المسافة الكبيرة كافية لرد هذا الاعتراض إن وجد حقيقة؟! لكن يبدو أن هناك غايات أخرى، وأن وراء الأكمة ما وراءها، علماً أن صاحب المشروع استكمل جميع الأوراق الرسمية اللازمة، وكان آخرها التعهد الخطي من قبله، بأنه في حال لم ينفذ هذا المشروع تكف يده وتلغى جميع التراخيص والموافقات التي حصل عليها، وتجد في الوقت نفسه أن مصلحة أملاك الدولة تقوم بتأجير الأرض العائدة ملكيتها لها تحت مسميات مختلفة وستائر متعددة، مثل الأرض البالغة مساحتها /٢٠/ دونماً، والمعتدى عليها من أحدهم في قرية المسرب، وهذا ماجاء بمذكرة مرسلة إلى أملاك الدولة من فرع الحزب في دير الزور، والذي يحمل الرقم /٤٣٣٢/ و.ق.ف تاريخ /١١/٧/٢٠٠٧، ومثلها المذكرة المرسلة أيضاً من فرع الحزب بناءً على كتاب من شعبة الحزب في البوكمال: الاعتداء على أملاك الدولة

في مقال نشر في عدد سابق من جريدتنا «قاسيون»، حمل عنوان «تنمية المنطقة الشرقية مجرد شائعات»، سلطنا فيه بعض الضوء على جملة من المخالفات والتجاوزات، التي تحدث في مواقع مختلفة من المنطقة الشرقية، واليوم تأتي الأحداث لتؤكد ما نوهنا إليه.

ثبت لدينا مؤخراً، وبالوثائق، إن مدير مصلحة أملاك الدولة في دير الزور، يسيء استخدام سلطته من خلال عرقلة مشاريع استثمارية مختلفة، رغم توفر جميع الموافقات والتراخيص المطلوبة لهذه المشاريع، ومنها المشروع الاستثماري والمشمول بقانون الاستثمار رقم /١٠/ وتعديلاته، والذي يحمل الرقم /٢٢٢/ م.س، تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٥، بحجة أن الأرض المراد إقامة المشروع عليها، يوجد عليها اعتراض من أهالي تجمع «معزيلة شامية»، فطلبنا منه أن يعطينا نسخة من هذا الاعتراض إن كان صحيحاً، فرفض ذلك، وهذا ما ذكره في كتابه الموجه من مديرية الزراعة في دير الزور إلى مديرية أملاك الدولة والإصلاح الزراعي بدمشق، بكتاب يحمل الرقم /٥٩٧٥/ م.د، ومما جاء في هذا الكتاب، أن الوضع القانوني لهذه الأرض المراد تأجيرها لصاحب هذا المشروع هي أملاك دولة غير محددة، ومحركة ببادية البوكمال، وتقع على بعد /٧/ كم من الجهة الغربية الجنوبية، حدودها شمالاً أرض باثرة، شرقاً أرض باثرة، جنوباً أرض باثرة، بليها طريق المورد على بعد /٦/ كم، غرباً أرض باثرة بليها خط غاز الحفرة، على بعد /٣/ كم. وفي الكتاب نفسه تقترح مصلحة أملاك الدولة في دير الزور تأجير الأرض المراد إقامة هذا المشروع عليها والمشمولة بقانون الاستثمار رقم /١٠/ وتعديلاته، فإن صاحب المشروع يتم تأجيله وفق عقد بالتراضي بينه وبين الوزارة.

بين برائن الاستثمار.. والسرقات في وضح النهار

عمال «فيمبكس» يبحثون عن الإنصاف



آخرين إلى عمال تنظيفات عقوبة لهم بهدف حرمانهم من التعويضات التي يستحقونها بعد مرور سنوات على عملهم، مكتفياً بإعطائهم راتب شهر واحد عن كل سنة، بشرط أن يكون قد مضى عليهم أكثر من سنتين.

كما قام بحرمان العمال من المكافآت التي كانت تصرف لعمالين فقط من الوردية كل شهر، رغم أن الإنتاج لم يتعرض لأي نقص، بل أنه شهد انتعاشاً هذا الشهر إثر إنتاج طلبية كبيرة من الورق الأبيض.

وتزيد معاناة العمال المتعاقدين مع «فيكبس» عن معاناة أخواهم العمال في شركة ورق دير الزور، فهم لم يشاركوا في الانتخابات النقابية، ولم ينتسبوا للنقابة بسبب الخوف من الفصل! والأقسام التي تحوي عمالاً من شركة الورق مع

يطول الحديث عن «الفساد» فإذا بدأنا بأنواعه؛ من إداري واقتصادي وسياسي واجتماعي... لن تنتهي بأشكاله؛ من النهب والرشوة والتهريب والتهرب الضريبي والكذب...

وإذا أردنا أن نأخذ أنموذجاً فسنجد أن «معمل الورق» في دير الزور جامع لأغلب أنواع الفساد ومعظم أشكاله، وتبدأ قصة فساد القائمين على إدارة المعمل منذ إنشائه، حين فُدرت كلفة إنشاءه بما لا يتجاوز (٤٠٠) مليون ليرة، فنافت عن المليار (ثلاثة أضعاف تقريباً)؛ وحين تم اختيار الأرض الإنشاء بما يخدم مصالح أحد المسؤولين وأقربائه، على الرغم من توفر أراض تملكها الدولة في المنطقة نفسها.. والمقدمات كثيرة.

لقد أعطي معمل «كوبلان»، لإنتاج العجينة الورقية (التابع حالياً لشركة فيمبكس السويسرية)، تحت مظلة المحاولات «المستمرة» لبيع وخصخصة مؤسسات ومعامل قطاع الدولة، أعطي للمستثمر «الكزبري» الذي ما انفك منذ بداية عهده، يسرق العمال والدولة في وضح النهار، وعند ما طالبه اتحاد العمال بتسديد الديون المترتبة عليه، والتي كان قد تهرب منها، قام المسؤولون بزيادة مدة عقده إلى ٢٥ عاماً مكافأة له، بينما كافأ هو العمال بحرمانهم من الوجبة الغذائية!.

وآخر مظاهر فسادهم، وفساد من يدعاه، كانت ممارسات مدير المعمل الجديد: «جمال منصور»، المعين خلفاً لـ «لؤي المنجد» منذ حوالي ستة أشهر، حيث خفض عدد العمال من ٢٥٠ إلى ١٥٠ عاملاً بحجة عدم الحاجة لهم، ورفض مطالب من تبقى منهم في التوقيع على عقود عمل تضمن لهم البقاء على رأس عملهم، ونقل أحدهم إلى دمشق، وحول

هواية سورية بامتياز!

هادي المرعي

شكل منح متعرج، بارز وربما ضامر، سيرمي فوقها تاركاً ندبة لعملية تجميل فاشلة تميز هذا الشارع أو ذاك الزقاق إلى أجل غير مسمى، وإلى أن تخصص ميزانية تكفي ليعبد الشارع بالكامل، و«رب عذر أقبح من ذنب»..

إنه لمن المألوف أن تجد تحت المكان المخصص نظرياً للمشاة، أو في أي شارع أو زقاق، كابلاً ممتداً يعود ريعه لمصلحة الهاتف... وأبعد يميناً أو يساراً، قسطلأ يعود لمصلحة الصرف الصحي... وخلف كل ذلك أو أمامه ماسورة حجمها بالإنش حتماً، لا يضير إن حُفر لها وكر تتخندق فيه بالقرب من سابقاتها، تعود لمصلحة مياه الشرب... وأخيراً، وغالباً ليس آخراً، هناك كوابل شبكة الكهرباء التي كانت منذ زمن ليس بالغاير تعلق في الهواء، لكنها باتت متممة بأنها تفقد الشارع مظهره المتهم بأنه «حضاري»،

كثيراً ما نرى أو تتداعى إلى أسماعنا حكايات عن مدمن مخدرات، وآخر مدمن كحول، وليس أخيراً مدمن التدخين بأشكاله.... وثمة أشكال من الإدمان تختلف كماً نوعاً، ولكل هواه وكيفية....

ولكن هل سمع أحدكم يوماً عن مدمني الحفر و«التنكيش»؟؟ بالتأكيد هذا التساؤل يوحي لكم بإجابة سريعة فتختصر الواقع المضي والمؤلم الذي نعيشه.... فقدمنو هذه الهواية موجودون بيننا، وللأسف فإننا ندفع ثمن إدمانهم من هدوء عيشنا وسلامة صغارنا وحتى كبارنا، فتلك حفرة تجهل مولدها ومدة استمرارها على ما هي عليه، وتجهل من ولي أمرها.... وذاك خندق استطالت نهايته إلى ما لا نهاية مكاناً وزماناً.... وإن تقرر أن يرد ما بعد استجداء وتوسل طويل، فخط إسفلت حسبت كميته بالسنتمتر يحمل

الوقاية والأمن الصناعي، فلا خوذات، ولا كامات، وتخلو الآلات من كل وسائل السلامة والأمان، وبدلة العمل التي من المفروض أن تعطى للعامل كل ستة أشهر، نراها تعطى له كل سنة! بينما تمنح القفازات لعمالين فقط من بين خمسة عمال! ويُشع المشرفون على العمل أساليب متعددة لحرمان العمال من حوافز الإنتاج: توقيف الآلات عن وصول الإنتاج إلى ٢٠٠٠ طن بحجة الصيانة قبل وصولها إلى ٤٠٠٠ طن (حدّ الحوافز والإنجاز)، أو يعاد إنتاج الكمية نفسها بحجة عدم موافقتها للمواصفات. ناهيك عن حرمانهم من الوجبة الغذائية، وغيرها من التعديات على حقوق العمال.

وعند مراجعة مكتب نقابة عمال الصناعات الكيماوية في اتحاد عمال دير الزور، أكدوا لنا صحة مطالب العمال ومعاناتهم، حيث قال أحد أعضائها: «المستثمر الكزبري مستعمر» وقال نقابي سابق: «لقد طالبنا كثيراً بحقوقنا وديون الدولة عليه، وبدل أن يُجاسب، كوفئ بزيادة مدّة عقده إلى ٢٥ عاماً»، ومن المدهش أن العقد الموقع معه من الوزارة لا يلزمه بشيء! فمن وقع العقد معه وعلى أي أساس.. وماذا كان الثمن؟!

وبعد، أليست هذه سرقة للعمال والدولة؟ أليس هذا فساداً إدارياً واقتصادياً وحتى سياسياً، يخدم مصلحة أعداء الشعب والوطن؟! من سيحاسب «الكزبري»... ومن وراءه؟!

■ زهير مشعان - دير الزور

فخندق عمقه متر ونصف المتر أو يزيد، وعرضه كذلك أو يزيد؛ تسليح جوانبه بالإسمت، ينفذ مرة واحدة وإلى الأبد، كفضيل بأن يستوعب ما يوارى (كل حين ومين) تحت أرضفتنا وشوارعنا التي صرنا نهجل الغاية منها.

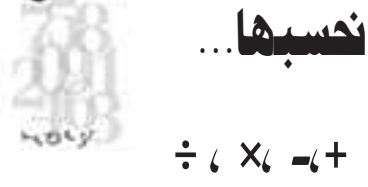
إنه حل مبدئي، ومن شأنه أن يؤمن لنا راحة جزئية من مجمل ما نحن نفتقده منها، ومن سلامة ميزانية تهدر مع بداية ولا نهاية كل حفرة حفرت أو تُحفر.... ولكن ما باليد حيلة، فهؤلاء المدمنون لا يريدون أن يشفوا من إدمانهم لغاية باتت واضحة وضوح حفر وخنادق لا تعد ولا تحصى، بعضها رُتِنَ وبعضها لم يُرتِنَ بكمية إسفلت أو أشياء أخرى تستره... فادعوا معي (عساها تكون لحظة استجابة) بأن يشفى أولئك من إدمانهم، ونتمتع نحن بحقنا في سلامة صغارنا وكبارنا... وأيضاً ميزانيتنا.

■ ■



لذلك ارتشي أن يُخصّص لها مكان ترقد فيه إلى جانب ما سبقها، فما زال في الأرض بقية، وأدوات الحفر متوفرة، والأهم أن مدمني الحفر موجودون ومتحضرزون... إنها واحدة من مشاكلنا التي نعانينا. حلها بسيط، ولكنه مرعب لمن لا يريد أن يجد حلاً...

تعا... نسبها...



منتصف ليل الأربعاء ٢٠٠٧/١٠/٣١ أخذنا - نحن المواطنين - غدراً عندما فُوجئنا جميعاً برفع سعر البنزين من ٣٠ ل.س إلى ٣٦ ل.س للتر الواحد، بزيادة نسبية قدرها ٢٠٪ من إجمالي كلفة اللتر على المواطن...

النظرة الأولية توحي أن هذه الزيادة سينعكس تأثيرها على الشرائح الاجتماعية المرفهة والتي تتعامل مع البنزين كسلعة ترفيحية كمالية... وأن قرار الزيادة هذا لن يطال أي من شرائح المجتمع الأخرى.

وانطلاقاً من هذه الشرائح التي سيصيبها هذا القرار، أي أصحاب السيارات العامة والخاصة، وتتبع كمية استهلاك سياراتهم اليومي من البنزين المقدرة بـ ٦ مليون لتر (تنتج بكاملها محلياً)، فإن هذه الـ ٢٠٪ زيادة، أوقف إنفاقها بطريقة غير مباشرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأوقف معها الحراك الاقتصادي الكمي ضمن الدورة الاقتصادية لهذه القطاعات... وحجم الانحراف

الكمي الإجمالي للزيادة أسعار البنزين هو: ٦ ل.س (مقدار الارتفاع) × ٦ مليون لتر (الاستهلاك اليومي) = ٣٦ مليون ل.س، حجم الجباية اليومية. أما حجم الجباية السنوية فيكون:

٣٦ مليون ل.س × ٣٦٥ يوم = ١٣.١٤ مليار ل.س. وتعادل دولارياً ما قدره ٢٧٠.٦٥ مليون دولار/سنة.

١٣.١٤ مليار ل.س/سنة، أو ٢٧٠.٦٥ مليون دولار/سنة، ستسحبها الحكومة من التداول خلال عام من الدورة الاقتصادية السورية الإهليلجية بهدف تمويل خزينتها. وتُقدّم بذلك كل القطاعات الاقتصادية مردود هذه الكتلة النقدية الضرورية لاستمرار الدورة الاقتصادية المؤكدة في قطاعات الإنتاج المختلفة... هذا استنتاج أولي وسريع يتناسب مع قرارات خاطفة مفاجئة ومدروسة؟؟؟

والتفاصيل مع تساؤلاتها تبدأ من الاتجاه الذي ستسلكه هذه المليارات الثلاثة عشر، وهل سيكون طريقها إلى المواطن بطريقة عادلة عبر الدولة وأجهزتها؟ أم أن جزءاً لا بأس به سيدخل ضمن حلقة اقتصاد الفساد الذي سيحرم الوطن والمواطن ما قدره وسطيّاً ٢٠٪ من هذه الكتلة النقدية وحجم حراكها؟؟؟ طبعاً بعد تسليمنا أن حجم اقتصاد الظل في سورية كما هو معلن في الأوساط العلمية بين ٢٠ - ٤٠٪، وبالتالي فإن الكتلة النقدية الخارجة من الدورة الاقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البنزين إلى جيوب قلة فقط هي:

١٣.١٤ مليار ل.س × ٢٠٪ = حجم اقصاد الظل = ٢.٦٢ مليار ل.س.

قرار كهذا بُني كما جرت العادة، على أساس البحث اللحظي الارتجالي عن موارد للخزينة لتمويل عجزها، وهي عادة رسخها الفريق الاقتصادي في هذه الحكومة بحل تصديري لأعباء أية أزمة، فيما أن يكون التصدير للغير (المواطن)، أو للمستقبل الذي تكون كلفته مضاعفة دائماً... والظريف هنا غياب المنهجية العلمية التي ادعاها هذا الفريق أولاً، وتجاهل البدائل المتوفرة في أماكن أخرى ثانياً، فالتذكير مثلاً بما ورد في جريدة قاسيون عدد ٢٣٣/٣ في هذه الزاوية نفسها، حول دعم فريقنا الاقتصادي لشركة Duplen بما يعادل ٢٤.٢ مليون دولار/سنة، أي ما قدره ١.٢٠٥ مليار ل.س سنوياً، يدفع هذا المثال برأي مضمونه للتأكيد أن محاولة بسيطة من الحكومة لضبط والسيطرة على عشر حالات مشابهة لشركة Duplen على مستوى الكلي لاقتصاد الظل، يمكن أن يغطي عجز الخزينة، ولكن بفارق مفصلي هو عدم قدرة الخيار الأخير على عرقلة الدورة الاقتصادية بصدمات كهذه تتعكس بالنتيجة سلبياً على استقرار المواطن وأمنه...

الاقتصادي...
taanhsabah@kassioun.org

أن أعبر عن احترامي وتقديري لكل من بنى لبننة في صرح الحزب من الرفاق القدامى، من رحل منهم، ومن مازال على قيد الحياة، فهم مشاعل مضيئة تثير طريقتنا، وهم كثر، ومنهم الرفيق أبو محمد معروف أبو دهن، والرفيق تيسير الشاهين، الذي كان له الفضل الأول والكبير في تثقيفي أيام الطفولة، وإحياء الروح الوطنية التي ورثناها عن الآباء والأجداد، والتي كانت تحتاج فقط نفخة خفيفة كي يُنفخ عنها الرماد، فتعود جذوتها إلى التوفد من جديد، مستذكراً قول الشاعر:

يا رفاقي، لن نطلّ وسط أجضان الدجي
كالمرابا ساطعين

إن لم نبتنّ صفحة العينين فُلاً ولهبيا

■ محمد علي طه

بالمكاسب الشخصية والمناصب المغرية واستسهل (العمل من فوق)، مبعدا الحزب عن مبادئه وأهدافه وعن جماهيره الشعبية، وتخلّى عن مطالب الفقراء والمستضعفين وحاجات العمال والفلاحين، فابتعدت لفترة عن التنظيم، إلى أن كان لي الشرف وشهدت مرحلة التقاء عدد كبير من الرفاق الشيوعيين من مختلف التنظيمات، ومن التاركين للتنظيم، وهم يصوغون ميثاق شرف الشيوعيين، الذي حاكى تطلعاتي وأمنيّاتي، فعدت للمسيرة الحزبية تحت هذه الرؤية المشرفة، وأنا الآن في صفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين التي تعمل مع الرفاق من كل التنظيمات ومن خارجها، للوصول إلى حزب واحد قوي متماسك، يستعيد جماهيره وحامله الاجتماعي، عن طريق العودة لممارسة مهامه الاجتماعية والسياسية في النضال الحقيقي من أجل مصالح الكادحين والفقراء، وهنا لا بد لي من أن أناشد كل الرفاق، على اختلاف مواقفهم التنظيمية، لتوحيد صفوفهم وجهودهم، للتخلص من حالة الشرذمة والانشقاقات، والعمل بدأ واحدة في مواجهة كل التحديات والتهديدات التي تجابه وطننا الغالي، ولنستمد مقاومة أي تدخل امبريالي خارجي يهدد أمن و سلامة الوطن، ولمقاومة ركائزه الداخلية المتمثلة بالليبرالية الجديدة التي تحاول تدمير اقتصاد الوطن من الداخل، ولمقاومة كل الفاسدين والمفسدين الذين ينهبون ثروات الوطن ولقمة جماهير الشعب. وفي ختام حديثي أرى من واجب الوفاء

والالتزام الفضيلة وحب الآخرين، والمساعدة لتقديم المساعدة للمحتاجين، وهذا ليس ادعاء بل حقيقة يصنفي بها من عرفني. وأتيح لي مصادفة آنذاك أن ألتقي رفاقا في الحزب الشيوعي السوري، ومن حين لآخر، شرحوا لي عن القوانين الاقتصادية والسياسية التي تتحكم بالمجتمعات، والفرق بين الرأسمالية والاشتراكية، وأين يكمن الحل لكل مشكلات الفقراء، وأخذت أقرأ عن الديالكتيك وماديته القائمة على الجدل وتصارع الأضداد، وأيقنت بالحتمية التاريخية في مسيرة تطور المجتمعات، فالتجهت نحو الحزب الشيوعي، وانضمت إلى صفوفه عام ١٩٧٦ وأنا في السادسة عشرة من عمري، وأمضيت سنوات طويلة في العمل الحزبي والنشاط السياسي والجماهيري بين نجاح مرة وإخفاق مرة، وللأسف عايشت قسماً من شرذمة الحزب وانشقاقاته، فكرهت العمل السياسي، وحقدت على من استأثر

كيف أصبحت شيوعياً؟

الرفيق المحترم يوسف، أبو أسامة، نرحب بك ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

«سنوآك جفاف عجاف، أكلت الأخضر واليابس، وعانت العائلات السورية على مساحة الوطن حالات الفقر والعوز، وبدأت الهجرات الجماعية من الريف الفاحل بحثاً عن لقمة العيش في غياهب المدن الكبرى. في هكذا ظروف ولدت في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٦٠ في أسرة فقيرة تعيش في قرية تسمى «متان» (نسبة إلى اسم القائد الروماني ماتان) وهي تابعة لناحية صلخد في محافظة السويداء، وكان قد ضربها المحل والجفاف، لذلك رحل بنا والدي بعد ستة أشهر من ولادتي إلى أطراف العاصمة دمشق، حيث استقرت بنا الحال لسنوات، وكان أبي ينتقل من عمل إلى آخر ومن فقر إلى أكثر، وكنا ثلاثة صبيان وسبع بنات، وكنت أوسطهم تماماً، وكان لا بد من المساعدة بشكل ما في تحصيل قوت الأسرة، فبدأت العمل منذ نعومة أظفاري، ومنذ الصف الأول في المدرسة، عملت في محل خاص للحلويات إلى جانب دراستي، وعلى مدى سنوات متواصلة، ومع بداية نمو الوعي بدأت أفكر بالأوضاع المعيشية لعموم الأسر التي تحيط بنا وكيف الوصول إلى حل لعاناتهم، يخلصهم من الفقر والقلّة. لم أكن أفكر بنفسي فقط، وذلك نتيجة كوني انصفت منذ صغري بالإبتار

قبل يوم من إجراء هذا اللقاء مع ضيفنا الرفيق يوسف داود البني، كنت أسجل انطباعات أولية وجملة من عبارات كثيرة لاقت صدى طيباً في نفسي بعد قراءتي كتابا بعنوان (آراء ومواقف في الفكر والسياسة والاجتماع) للشيوعي القديم المعروف الرفيق الدكتور نبيه رشيدات، ومنها قوله: «باعتقادي أن وجود الحزب الشيوعي هو مطلب ضروري من مطالب النضال الوطني والاجتماعي، بل هو الآن أشد ضرورة من السابق». وقوله: «وهكذا يمكنني القول أن الدافع الوطني هو الأساس في انتمائي للحزب الشيوعي إلى جانب عاملين آخرين هما ما كنت أحمله من شعور عميق رافض للظلم مهما كان مصدره، ورفضى للفوارق الطبقية الصارخة، باعتبارها أمراً ظالماً، والعامل الآخر هو تأثري بأفكار أساتذتي التقدميين الذين كانوا يحللون لنا حوادث التاريخ من منظور علمي». وكذلك قوله: «إن تقييم أي مناضل أو مفكر لا يكون بمقدار اتفاقك بالرأي معه أو مخالفتك إياه، ولكن بمقدار مصداقيته هو إزاء ما يعتقد أو يعلنه... مقدار انطباق القول مع العمل والسلوك»

هذه الأقوال ترددت في ذهني وأنا أبداً لقائي وحديثي مع ضيف العدد:

إصلاح القطاع العام بين مناهضي الليبرالية وأنصارها

◀ علي نمر

استغل صندوق النقد والبنك الدوليان أزمة المديونية في الدول الفقيرة، فرضاً على أكثر الدول العربية والدول النامية عموماً، وصفاً من الإصلاحات الليبرالية تتضمن بشكل خاص خصخصة المؤسسات العامة ووقف الاستثمارات الحكومية في الصناعة التحويلية والزراعة وقطاعات أخرى، بحجة الخسارات في القطاع العام الاقتصادي، بأمل إعطاء القطاع الخاص موقع الصدارة في عمليات الاستثمار وتشغيل العمالة والتنمية، وقدماً في حالات كثيرة مقترحات خرقاء لمعالجة العجزات في الموازنات العامة للدول وميزاني التجارة الخارجية والمدفوعات..

ومن باب الدفاع عن هذا القطاع الحيوي، وبدعوة من المركز العربي للدراسات الاستراتيجية جرت حلقة نقاشية حول المشروع المطروح لإصلاح القطاع العام الصناعي ودلالاته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحضور لفييف من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العام.

د.عصام الزعيم مدير المركز افتتح الندوة بالقول:

الموضوع يثير خلافاً أساسياً بين دعاة إصلاح القطاع العام وتطويره ودعاة لتصفيته ووقف أعبائه على الدولة وبعضنا ينظر إليه، من منظور داخلي، ولكن كيف يدار وإلى أين يؤدي، إن الإصلاحات الاقتصادية في سورية منذ بداية ٢٠٠٠/ أعطت الأولوية للقوانين ولم تعط أولوية كافية للسياسات، وهذا يعني أن السياسات تأتي تحصيل حاصل نتيجة القوانين، ولكن القوانين ليست دائماً واضحة ولدينا الأسباب الموجبة لكل قانون لكن الأسباب الموجبة لا ترسم سياسة ونشير إلى الحاجات في القانون، ولكنها لا تعالج مشكلة السياسات.

واقترح د.عصام أن يتم النقاش من خلال ثلاث مسائل، الأولى هل نحن بحاجة إلى القطاع العام من أجل تفعيل وتطوير التنمية؟ الثاني: ما المطلوب كي يكون هذا القطاع مهماً؟ الثالث: كيف الانتقال من حالة القطاع العام الحالية إلى الحالة المنشودة؟ لذلك نحن هنا في اجتماع متعدد الآراء ويستحسن أن يتم النقاش بأليات التوجه نحو التنمية وهدف اقتصاد السوق الاجتماعي.

ما بين الملكية والدولة

دغسان ابراهيم:

أعتقد أن مسألة التنمية في دول العالم الثالث متعلقة ليس بطبيعة الملكية وإنما بالدولة، أي ما يعرف ببناء الدولة أي المؤسسات التي دورها أبعد من الاقتصاد بمساهمات هائلة، وبالتالي الطرح الصحيح للمسألة أراها من هذه الزاوية، لا يمكن أن يكون هناك قطاع عام فعال، أو غير فعال في ظل دولة نامية.

فالطرح في غاية الصعوبة، لأن هذه الدولة لم تستكمل كدولة مؤسسات ذات قدرة على وضع استراتيجيات، دول الجنوب ضعيفة فمن الطبيعي أن يكون كل شيء فيها ضعيفاً، وإذا وجدت هذه المؤسسات، فسيؤتوقف دفعة واحدة الهدر الاقتصادي أو سئم ما شئت، هدر أو فساد اقتصادي.

بمعنى آخر فإن ضعف الإدارة المؤسساتية هي التي تولد مشكلات اقتصادية.

ليبرالي بامتياز

دنبيل سكر:

السؤال الذي سأله د.عصام هو كيف نحقق معدلات عالية من النمو، وأضيف كيف نحقق تنمية عالية وعادلة، إن تحقيق هذا الهدف من وجهة نظري يتم من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق، لتحقيق الكفاءة وإعطاء الدولة دوراً تديلاً لتحقيق العدالة، ويكون هناك تشارك في الأدوار، فالقطاع

● **إعداد مشروع قانون إصلاح صناعي برحلة في الطائرة**
يعتبر استخفافاً بكل المقاييس.

● **الليبراليون ينفذون جوهر قرارات صندوق النقد الدولي ووصفاته ببراعة.**

● **القطاع العام يمكن إصلاحه ولكن بعقلية الجراح وليس بعقلية المتحامل.**

الخاص يركز على العملية الإنتاجية، والقطاع العام يركز على العملية الاجتماعية كالصحة والتعليم وإقامة شبكات الحماية الاجتماعية، ومن خلال التشريعات، وأنا قرأت الصيغتين اللتين درستا في اللجنة، وأنا مع الصيغة المرنة التي تحاول فصل القطاع العام من الهرم الميقاني للدولة وتعطي مرونة وتخضعه لقانون التجارة والعمل.. الخ.

لكن في المدى البعيد، الحل هو في خصخصة القطاع العام، ولا توجد أية ضمانات حتى ولو أصلحنا هذا القطاع بالطريقة المرنة، لأن يصبح قطاعاً ديناميكياً، أو قادراً على الدخول في الأسواق العالمية، والانخراط في حلقات الإنتاج والتسويق العالمية والتي تعتبر ضرورة، ويحتاج إصلاحه إلى أموال هائلة، ليست لدينا القدرة على توفيرها، لأن هناك حاجة لرفع التقتانة في هذه المؤسسات، على أن نستعد للخصخصة، خلال فترة ٤/ ٥ سنوات من الآن، وخاصة أننا ندرك أن القطاع العام لم يثبت جدارته طوال الفترة السابقة، خاصة بالتطور التكنولوجي، ماذا فعل وقدم القطاع العام الصناعي؟ لقد قدم موارد للدولة ولكن على حساب وحساب ارتقائه، والقطاع العام الصناعي أصبح خردة وآلاته أصبحت قديمة ومهلكة، والأولوية هي الاستعداد للخصخصة، وهذه الأولويات تنقسم إلى أربعة بنود: أولاً دراسة وضع القطاع العام نفسه كل مؤسسة على حدة باستعمال المعايير الاقتصادية والحاسبية الجديدة. النقطة الثانية توقف توسيع القطاع العام الاقتصادي أو الإنتاجي ويجب التمييز بين الإنتاجي والإداري دائماً، لعدم الخلط بينهما. كفاءة، وتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار أو إصدار قانون للتجارة والشركات، تعزيز أسواق المال، إدخال قانون جديد للعمل، تحسين بيئة العمل، وإصلاح الرقم الإحصائي السيء جداً وتقوية القطاع الخاص وإصلاحه، حتى يستطيع القيام بدوره الرائد، طالما نتجه باتجاه اقتصاد السوق، وأن نمي قدراتنا على إدارة اقتصاد السوق ومنها كيفية إدارة السياسات المالية والنقدية.

النقطة الرابعة هي العدالة الاجتماعية، فعلى قبل الدخول في الخصخصة إصدار تشريعات في مجالات تعويض البطالة والضمان الصحي كأمور هامة قبل الانتقال، لأن عملية الانتقال لأقتصاد السوق تتطلب تغييراً في مراحل العمل المختلفة، والابتكار خاصة ونحن مقبلون على منافسة هائلة في اقتصاد العولمة، وهو اقتصاد لا بد من الدخول إليه، وحتى نستطيع إنجازه يجب تأمين المتطلبات السابقة.

تهريب الأموال

د.رزق الله هيلان:

إن الحديث الذي جرى اليوم مؤلم لأنه حديث الثلاثين عاماً الماضية، فنحن نعتبر أبناء هذا القطاع، وإن كل النقاشات والدراسات التي تجري بدأ من رئاسة مجلس الوزراء وانتهاء بالوزارات والمديريات والمؤسسات هي نفسها تناقش الآن، ولم أسمع شيئاً حديثاً أو نقطة واحدة جديدة، وكل الدراسات التي قمنا بها ذهبت سدى، فالتمنية

هي تراكم للمعرفة والاقتصاد ورأس المال، ويدار الاقتصاد السوري بطريقة ارتجالية لا حدود له، ولا يمكن لأية دولة أن تقوم بدون قطاع عام، ومسألة الخاسر، مسألة شكلية، بل أصبح لدينا تبعية مطلقة للخارج، والفرق بين القطاع العام والخاص هو بوجود الأخلاق في كلا القطاعين. إذاً المهم أين تذهب هذه الأرباح لأن معظمها يذهب إلى الخارج ويهرب على حساب النمو الفعلي، فكلما تحدثنا عن البطالة تزداد أكثر من ذي قبل.

القطاع الخاص لن يحقق عدالة حسب نبيل سكر لأنه يخالف كل الأنظمة بما فيها مسألة التأمين، إن إصلاح القطاع العام والخاص يرتبطان بإصلاح الدولة، والقطاع الخاص لن يصبح وطنياً إذا بقيت أمواله تهرب إلى الخارج، وأؤكد على إصلاح الدولة حتى تصبح رائدة وقائدة ومراقبة، فكيف تحقق العدالة الاجتماعية وبالموت نفسه تطرد العامل من عمله، إن رأي نبيل سكر فيه الكثير من المبالغة والمغالطات، وللأسف النقابات أيضاً أصبحت تابعة، والدكتور نبيل سكر يتحدث عن مسلمات وينسى البراهين، وذلك بمنطق ليبرالي، أي سيطرة البلدان المركزية على ثروة كل العالم، وهذا ما يجعلنا تابعين للخارج بكل شيء، وللعلم فإن مجموع الأموال السورية المهربة إلى الخارج تزيد عن ١٢٠/ مليار ليرة، أليس هذا على حساب الشعب السوري ولقمة عيشه.

ليس حلاً سحرياً

دحيان سلمان:

أنا سعيد جداً بالانتقادات التي وجهها نبيل سكر، ولكن يجب علينا الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي لا يعني جمعاً جبرياً ما بين اقتصاد السوق والاجتماعي، إن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا بوجود فائض اقتصادي، ودنبيل سكر وأنصار هذه الفكرة الليبرالية يقولون دائماً ويركزون على «النقطة»، وعندما يتم التحاور معهم ينتقلون من الإيديولوجية إلى البراغمتية، وعندما يتم حشرهم في زاوية ينتقلون إلى البراغمتية وينسون الإيديولوجيا.

يقول سكر وأتباعه إن الخاص يساهم ما بين ٦٠ - ٨٠٪ من الناتج الإجمالي، مضيفاً القطاع الزراعي، وهو ليس خاصاً بل أهلياً، ويضيف نبيل سكر ويطلب منا إعطاء الخاص دوره (حتى إذا تهرب من الضريبة)!! إن قوانين الأرض والسماء على أقل تقدير، تقول: يجب توجيه المخطئ. فمنذ عام ١٩٩١ - ٢٠٠٦ أعطيت كل المزاي للمرسوم رقم ١٠/، نحن كعاملين في القطاع العام لا نحلم بها، أما في ٢٠٠٧/ وبعد أن صدر القانون رقم ٨/ لم تبق أية مزية في العالم إلا وأعطيت للقطاع الخاص،

لقطات من الندوة

وسنفل نحن ما نريد؟!

أحدهم شبه عملية التنمية الاقتصادية، بعربة يقودها جوادان أحدهما القطاع العام والأخر الخاص، معدل سير هذه العربة تحددها سرعة الجواد الأبطأ؟

أفترج د.حيان تحويل الحديث إلى إطار الفكرة العامة، لقناعته بأن كلنا النسختين، غير واضحتين.

أحدهم قال: إن إعداد مشروع قانون إصلاح صناعي برحلة في طائرة سيكون خفيفاً كما خفة دم النائب، رد عليه الآخر: وسيطير

فكانت النتيجة أن عدد المشاريع المشملة وهي ١٦/، كان المرخص منها فقط ١٦/، أما المنفذ فهو (٠)، وهذا محقق فيه حتى ٢١/١٠/٢٠٠٧!! رئيس البرازيل قال منذ ٢٠/ يوماً: نحن طردنا صندوق النقد ولا حاجة لنا به، وتشايفز قال: هذا الصندوق تربع على دماء الفقراء..

إذاً موضوع الخصخصة كما يطرحه نبيل سكر ليس حلاً سحرياً، مع أننا ندعو إلى المنافسة الشريفة بين العام والخاص، ولكن من خلال ثلاثة مؤشرات: وهي المساهمة بخزينة الدولة، وامتناس ظاهرة البطالة، والتصدير بشكل أكثر، خاصة إذا علمنا أن القطاع الخاص غير مؤهل بتاتاً لتحقيق العدالة الاجتماعية، بعد أن أعطي له جميع الإعفاءات، من ضريبة التركات إلى تخفيض الرسم لـ ٢٥٥٪. إن نبيل سكر والليبراليين يحاولون أن يعيشوا الناس بأحلام وردية، لأن ضريبة المهن لوحدنا ساهمت بـ ١٩٪/ ويهللون لوصفات صندوق النقد الدولي، بينما يرفض هذا الصندوق في أمريكا اللاتينية.

الحرب الإيديولوجية

د.نبيل مرزوق

إن المشكلة الأساسية هي التنمية، والسؤال أين يقع القطاع العام في استراتيجية التنمية، وهل له موقع أم لا، إذ استعرضنا التجارب التاريخية فإن القطاع نشأ نتيجة احتياجات تنمية حقيقية في البلدان ذات الأنظمة السياسية والإيديولوجيا الاقتصادية المختلفة وإذا كان هناك من خطأ ما فهو في الاستراتيجية نفسها النقطة الثانية في المشكلة البنيوية أننا ورثنا قطاعاً جزء كبير منه يعمل منذ الأربعينات والخمسينات، وجزء منه تجدد بالستينات والسبعينات ومنذ الثمانينات توقفت عملية التجديد نهائياً ما عدا الغزل، بالإضافة إلى بعض المشاكل المرتبطة بتوجهات البلد والسؤال على أي اتجاه من التنمية سنتجه؟ فإذا رغبتنا أن تضع سورية ضمن مقومات التنمية يجب أن نضع شروط التنمية في ظروف البيئة المحيطة بنا، في هذه الظروف العالمية فإن إقامة أية صناعة عواقبها خطيرة جداً وبالتالي هل بإمكان قطاع الصناعة أن يقيم أية صناعة ضمن ظروف الانفتاح، والمنافسة مع الشركات المتعددة الجنسيات ومن واجب الدولة المحافظة على القطاع العام ورعايته، وسؤال المحيّر هنا كما ذكره سابقاً د.رزق الله هل لدينا دولة؟ وهل هذه الدولة ذات اتجاه تنموي، عند الحديث عن التنمية يجب الانتباه إلى النظرة الليبرالية التي ساقها د.نبيل سكر لهذه المسألة وهي بالفعل، نظرة إيديولوجية حقيقية، إذ أنها لا تنظر إلى المسألة من مفهوم التنمية، بل من مفهوم الملكية

وعلاقات الناس بهذه الملكية، وترغب بإزالة القطاع العام، لا لعدم جدواه الاقتصادية والربحية أو من ناحية أهدافه الإنتاجية، وإنما لأنه يمثل حالة إيديولوجية تتنافى مع حرية وآليات السوق وحق الحرية المطلقة وهنا يتوضح جلياً أن الليبراليين يلعبون حرب إيديولوجية، فإصلاح القطاع العام أصبحت أسطوانة نسمة أكثر من عشرين سنة، والمشكلة أننا لا نصلحه ولا نظوره وسنبقى نعزف على وتر خسارة القطاع العام، إذاً المشكلة في السياسات الاقتصادية والرؤية الاستراتيجية للحكومة، وغياب الرؤية التنموية لديها، وبالتالي تقوم بسياسات غير مترابطة ومنسجمة وحتى القانون الجديد الذي صدر الآن لم يكن سيئاً، لكن المشكلة ليست بالقانون ذاته، بل أين مكان هذا القانون بالسياسات الإجمالية لدى الدولة والحكومة، وهو لم يأتي بالسبب السليم وبالتالي فيه ثغرة وعندما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء يصدر كل القرارات التي سبقته، إذاً المطلوب الآن إيجاد حلول سريعة ودون أي تباطؤ.

وصفات البنك الدولي

واختتم د.عصام الزعيم الندوة بالرد على الأطروحات التي قدمها ممثل الليبرالية في الندوة فقال:

إن ما طرحه د.نبيل سكر يتطلب المزيد من النقاش والتعمق فيه نوقع على عقود شركات كبرى ثم ننام دهرماً، عليها، وهذا يتطلب تدخل الدولة، فالسياسات التي طبقت سواء في التخطيط الصناعي أو اختيار المشاريع وإدارتها هي التي أصبحت الأساس وليست ملكية القطاع العام، المشكلة في الإدارة الاقتصادية أن القطاعات الكبرى للشركات المتعددة الجنسية، لا يديرها أصحابها، بل مدراء مستقلون، فالشركات التي تعمل على شكل ملكية عامة لها خصوصية بالنسبة للنظام المالي والإداري، إذ هناك طريقتان للتنمية الصناعية والاقتصادية. الطريقة الأولى وهي التي عرضها ودافع عنها د.نبيل سكر والتي هي جوهر صندوق النقد الدولي ووصفاته، أي إبعاد الدولة عن الاقتصاد الإنتاجي، وتركها في الخدمي والاجتماعي وهذا بالذات ما يرغبه بنك وصندوق النقد الدولي، وتاريخياً ما نجح وحصل فعلاً، الآن لدينا في سورية أرقام عالية من النمو نسبياً وهي مرتبطة بنمو غير حقيقي ولكن في الواقع ليس هناك نمو وفرص العمل، ودنبيل يراهن على اقتصاد القطاع الخاص، مع أن الفترة الزمنية التي يستغرقها القطاع الخاص ليحقق عملية التنمية بدلاً عن الدولة في الميدان الإنتاجي، مسألة مهمة جداً لأننا لا نستطيع أن نحقق الأهداف بأجل قصير أو متوسط، ولعل تجربة مصر في الخصخصة أكبر دليل، الآن هي لديها نمو اقتصادي ولكن لديها فقر وبطالة أشد، ومشكلة النظام الليبرالي أن آلية السوق لديه ليست اجتماعية بل آلية مضادة للمجتمع، لذلك فإن التكاملية والتكافؤية هي الأنسب لظروف سورية والبلدان النامية، في المرحلة الحالية، أما ما ذكره الدكتور نبيل في نهاية حوار، أرى أن الأساس هو وجود دولة كفاءة ودولة ذات سياسات متطورة وتعطي الأولوية للتخطيط الاستراتيجي والتأهيل لهذا فإن اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تدخلاً من الدولة، والضرائب لم تعد كما كانت عليه في ظروف الحرب الباردة، وسورية أصبحت تعاني من مشكلة التمويل، وخاصة في الصحة والتعليم.

ali@kassioun.org ■

الفريق الاقتصادي ينجح في تنفيذ وعده ووعيده

د. منير الحمش

«إذا وقعت واقعة....»

لا تضحك ولا تبك، ولكن فكر»

اسبينوزا

نعم.. وقعت الواقعة. تم رفع أسعار البنزين كما وعدت (الإدارة الاقتصادية)، وكما توعد (الفريق الاقتصادي)، أما القادم فأعظم... إنه رفع أسعار المازوت، وهو وعد ووعيد ...

لن نضحك... (مع أن شر البلية ما يضحك)، ولن نبكي، فالمصيبة أعظم، دعونا، كما قال اسبينوزا، نفكر.

الفريق الاقتصادي يبرر رفع الأسعار بما يلي:

- 1- ارتفاع الأسعار العالمية.
- 2- انخفاض الأسعار يغري بزيادة الاستهلاك.
- 3- واختلاف الأسعار عن البلدان المجاورة يغري بالتهريب.
- 4- وبالتالي فإن ذلك يزيد من فاتورة (الدعم).
- 5- الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

ولهذا فإن (الفريق الاقتصادي) يدق ناقوس الخطر، ويقول إنه أمام تزايد العجز في الموازنة (الذي يصل عام ٢٠٠٨ إلى ما يزيد عن ٢٠٠ مليار ل.س)، فإن أمامكم الحلول التالية:

١- زيادة أسعار المشتقات النفطية حيث تقدر الفروق في حال بقاء الأسعار كما هي بحوالي ٢٥٠ مليار ل.س.

٢- أو أنها تهدد القيادة السياسية والرأي العام السوري بأحد الحلين التاليين:

- أ- اللجوء إلى احتياطي الدولة لتغطية العجز.
 - ب- اللجوء إلى القروض (الداخلية والخارجية).
- ويبدو أن الفريق الاقتصادي انتصر من حيث المبدأ، على أن يستكمل انتصاره برفع أسعار المازوت وإقرار ضريبة القيمة المضافة، كما يطلب صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير المقدم إلى الحكومة السورية، والذي قامت وزارة المالية بنشره في صفحتها الخاصة، مبدية فخرها بالثناء الذي أبداه الصندوق على امتثالها إلى مشورته.
- ويطالب (الفريق الاقتصادي) الصحافة المحلية، وهو الخبير في تعبئة الرأي العام، والمتخصص بالإعلام، فهو يعرف أهمية الإعلام، لذا هو يطالب الصحافة المحلية (بدعم) توجهاته في زيادة الأسعار وإقناع الرأي العام بالقبول والانصياع. (كم هو استخفاف بالرأي العام!).

كما طالب المنظمات الشعبية بالطلب نفسه، في اجتماعها مع القيادة القطرية والحكومة، مؤخراً، بأن تدعم الفريق الاقتصادي في عمله الحثيث وتوجهاته الثابتة في رفع أسعار المشتقات النفطية، وإلا الوعد والوعيد (بالويل والتبور وعظائم الأمور).



الفريق الاقتصادي في الحكومة (شاطر) في (فبركة) الأرقام

والفريق الاقتصادي في الحكومة (شاطر) في (فبركة) الأرقام، لكنه أحياناً يقع في المحذور.. فمن جهة يقدم أرقاماً لتأكيد نجاح سياساته الاقتصادية والمالية، كارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، والأرقام (الخبلية) في الاستثمار (خاصة الخارجي منه)، ثم يقدم من جهة ثانية عجز الموازنة والخسائر التي تتكبدها الخزينة العامة نتيجة (دعم) الأسعار، فيعمل على جمع الشتاء والصيف على سطح واحد، ويحيل البلاد إلى جنة موعودة من جهة، ويظهر خزينة الدولة بمظهر العاجز (أو المفلس) من جهة ثانية. هل هي شطارة، أم مشاطرة، واستخفاف بعقولنا وقلوبنا، أم أن ذلك يأتي في سياق سياسة الجهل والتجهيل؟

فمع تصاعد الهجمة الإمبريالية الأميركية - الصهيونية على سورية، ومع تزايد التآمر على سورية من (فئران) العولة وممثليها في الداخل والخارج، يصدر الفريق الاقتصادي قراره برفع أسعار البنزين كمقدمة إلى زيادة أسعار مواد أخرى، في الوقت الذي تشد أحداث المنطقة وتهديدات الولايات المتحدة وإسرائيل الشعب في سورية. رغم أن الفريق الاقتصادي طرح فكرة رفع أسعار المشتقات النفطية للمناقشة العامة، وكانت الحصيلة، مخيبة لأمال ذلك الفريق، فقد كان هناك توجه عام بعدم الموافقة على رفع الأسعار، مما يفسر لجوء الفريق الاقتصادي إلى الصحافة والمنظمات الشعبية.

والفريق الاقتصادي، يعمل وفق سياسات اقتصادية ومالية ثابتة بهدف جر البلاد إلى اقتصاد السوق

الحر، وأعمال آليات السوق وإطلاق قوى السوق العاتية لتتحكم في مسيرة البلاد الاقتصادية وفقاً لبرنامج (توافق واشنطن) الذي تحكمه مبادئ وقيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ولا يريد الفريق الاقتصادي مناقشة هذا الأمر، لا بل إنه ينفي خضوعه (للوصفات الجاهزة)، فهو يدرك تماماً أنه لن ينجح في إقناع أحد بالتوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، (اللهم ما عدا بضعة أشخاص من فئران العولة ومروجيها المستفيدين من إطلاق حرية السوق).

ومن أجل (تمرير) سياسات حرية السوق، يعمد الفريق الاقتصادي إلى تجزئة تلك السياسات وطرحها لكل قطاع على حدة.

- إن إطلاق مقولة (تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو) وفتح الأسواق الوطنية للمنتجات الأجنبية، يتم بمعزل عن البحث في تأثير ذلك على المنتجات الوطنية.

- وتحرير الأسعار المحلية يتم بمعزل عن تأثير ذلك على مستوى معيشة السكان، وخاصة في إحداث (التضخم) آفة الاقتصاد.

- وتخفيض الضرائب على الفئات الميسورة، يتم بمعزل عن تأثير ذلك على إيرادات الخزينة.

- ورفع أسعار المشتقات النفطية يتم بمعزل عن تأثير ذلك على مستويات الأسعار ومستويات المعيشة، وكذلك عن انعكاس ذلك على أسعار الخدمات وتكاليف الإنتاج وإشغال قيتل التضخم.

- وفتح باب استيراد السيارات على مصراعيه، وتخفيض رسومها الجمركية يتم بمعزل عن مدى قدرة شوارعنا على الاستيعاب، ودون حساب لما تكون حالة ميراننا التجاري بعد أن تبدأ حاجة هذه السيارات إلى قطع التبدل، أو إلى ما تستهلكه من محروقات.

والأمثلة عديدة لقرارات الفريق الاقتصادي فهو يسير وفق خطة يعتبرها (ذكية)، وهي:

جر البلاد إلى الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولة، تدريجياً وبغفلة من أصحاب المصلحة الحقيقية (أي الشعب) و(قضم) الاقتصاد السوري (بالتسلل) بقطاعيه لحساب الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ولا أدل على ذلك من تخفيض حجم الحكومة (يقاس حجم الحكومة بنسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي).

وتخفيض حجم الحكومة في برنامج (توافق واشنطن) يشكل بؤرة هذا البرنامج، فهو يعني تخفيض الإنفاق العام (الجاري وخاصة الاستثماري)، وكذلك تخفيض الإيرادات الضريبية (بما يساعد على تراكم رأس المال).

وتخفيض حجم الحكومة، يعني إضعافها وإضعاف تأثيرها على المجتمع وتخفيض مستوى قدرتها

التفاوضية تجاه الخارج. فتصبح الدولة أكثر تجاوباً مع ما يطرح من الخارج من مشاريع، وتصبح بالتالي السياسة الاقتصادية رهناً باملاعات (مشورة) المؤسسات الدولية التي تآمر بالإيجاعات الأميركية.

وكي لا يظل كلامنا مجرد كلام، فإن الأرقام (تكذب

لن ينجح الفريق الاقتصادي في إقناع أحد بالتوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، (اللهم ما عدا بضعة أشخاص من فئران العولة ومروجيها المستفيدين من إطلاق حرية السوق).

الغطاس) وهي مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي الذي سبق الإشارة إليه، فقد كان حجم الحكومة في بداية الثمانينات من القرن الماضي ٤٨٪، والنسبة مأخوذة من الإحصاءات الرسمية المنشورة. أما تقرير الصندوق فبيّن في الجدول رقم ١/ ص ٤٠ من التقرير، أن نسبة النفقات (الجارية والإنمائية) إلى الناتج المحلي هي:

٢٠٠٣	٣١.٤٪
٢٠٠٤	٣١.٤٪
٢٠٠٥	٢٨.٤٪
بيانات أولية ٢٠٠٦	٢٧.٦٪
توقعات ٢٠٠٧	٢٧٪

علماً أن آخر إحصاءات منشورة عن فرنسا (وهي بلد اقتصاد حر) تشير إلى أن هذه النسبة ٥٤٪.

لا نريد الاستطراد في ذلك أكثر، بل نريد أن نشير إلى أننا اليوم بأشد الحاجة إلى (الدولة القوية) في مواجهة الضغوط والمؤامرات الخارجية، والدولة القوية قوية بمجتمعها، بوحدتها الوطنية، باقتصادها القوي، بجيشها القوي، بإرادتها الحرة القوية، وأن أي مساس بعناصر هذه القوة يُعَد في أحسن الحالات تجنياً وافتقاراً وإضعافاً للتوجهات التثموية.

لهذا فإن ما يحكم نظرتنا إلى أي إجراء حكومي، هو الإجابة على الأسئلة التالية:

هل هذا الإجراء يصب في صالح الاقتصاد الوطني؟ هل هذا الإجراء يتم لصالح الغالبية من أفراد الشعب، أم أنه لصالح فئة قليلة؟ هل هذا الإجراء يمس قوة الاقتصاد؟ هل هذا الإجراء يزيد الاقتصاد الوطني قوة؟ هل هذا الإجراء يزيد من تماسك المجتمع أم يضعفه؟ فهل خطر بيال الفريق الاقتصادي مثل هذه الأسئلة؟؟؟

■ ■

مطبّات

حديث البنزين

سقوط المدعوم رقم (١)

عبد الرزاق دياب

لأنها حكومتنا.. التي نعرفها ..

لم يكن أي منا يتوقع أن تفعل الحكومة فعلتها السرية في جنح الظلام وتبدأ بتنفيذ خطتها برفع الدعم عن المحروقات، وهي التي في عز الظهيرة، طرحت القضية على الرأي العام للنقاش.

فعلتها حقاً، أولاً بالذي لا يحقق الدرجة القصوى من السخط ألا وهو البنزين، وفعلاً كانت ردة الفعل كما تشتهي بالضبط، شعبياً ورسماً وإعلامياً، فالقرار الليلي أصاب الجميع بالاستهجان لا بالصدمة.

أما الاستهجان فجاء من كون هذه الحكومة وسواها لم تعودنا على الديمقراطية، ولم يكن لرأينا أثر لديها ذات يوم أو دور في قرار اتخذته في شأن أكثر أو أقل خطورة مما فعلت.

تعودنا في ظل كل الحكومات المتعاقبة أن لا وجود لنا في أقل حساباتها، في القرارات المخول اتخاذها من أقل مسؤوليها وموظفيها شأناً. أليس العمل بالتوقيت الشتوي أو الصيفي قراراً صغيراً وتافهاً قياساً لرفع الدعم عنا، نحن وسائر العرابة الذين لا حول لنا ولا قوة إلا بما يسد الرمق؟

هل شاورتنا في عطلتنا الأسبوعية كأن تقول: أيتها الجماهير المتعبة، المناضلة، الخارجة من العمل، المتصبية عرقاً وفقراً، نحن الحكومة التي تحكمكم نرى أنكم تستحقون يوماً جديداً لترتاحوا كبقية شعوب الأرض من الغناء، وتستجموا، وتستحموا، وتتفسحوا مثل خلق الله، فأى يوم تشاؤون لذلك؟

في تصدير البيض، في وقف تصديره، في إعلان شأن البطاطا، وتسميتها غذاءنا الوطني بامتيان، في جعل الفروج حلماً، وشراء اللحمة العواس بالأوقية، ونصف الأوقية، في طبخة بامياء، في مونتنا من المكدوس بلا جوز وبزيت الأونا، هل شاورتنا؟

في ركوبنا فوق بعضنا صباحاً ومساءً، في انتظار النقل الداخلي، في ركوب الجرادين البيض على الجنب، في قفزنا من حافلة إلى أخرى للوصول عند الثامنة دون لهاث، في نقل كراج البرامكة إلى السومرية وإعادةنا عشرين عاما إلى ذكرياتنا عن التنداش واللزلزة وقطع التذاكر في الصندوق البرتقالي.

لكل ما تقدم أستغرب أن يستغرب البعض هكذا قرار، ومع المستغربين توقيته الليلي، فهي لا تهابنا ولا تحسب لنا حساباً، ونحن كما هي متيقنة، لن نفعل شيئاً لا يسرها، وهي الساهرة على مصالحنا، التي تحارب احتكار لقمتمنا من المحتكرين وضمايرهم الميته، وتراقب الأسعار، وتحارب الغلاء، وتكتب دوريات تموينها الضبوط بحق المستغلين للقمّة الشعب، وتتدخل مؤسساتها عند الأزمات لرفد السوق باللحوم الرخيصة، والخضار الطازجة، والفاكهة النضرة، وهي التي تصدر المازوت المهرب فتندافع بجهلنا على أبواب الكازينات بكالوناقنا المشخّعة.

حتى هذه اللحظة، تجاوزت الحكومة ردة الفعل كون المدعوم المذكور سابقاً، لا يمس الشريحة الكبرى إلا فيما يخص النقل، فمع إعلان الحكومة الليلي عن زيادة سعره، بدأت الخلافات بين المواطنين تشب حول عداد التاكسي، فالسائق يرى العين في عدم تعديله سريعاً وفق التعرفة الجديدة، ويرى أنه المتضرر الأول من هذه الزيادة، أما المواطن الراكب فيرى أن لا ذنب له في ذلك وسيدفع وفق التسعيرة الحالية ريثما تعدل الحكومة عدادات من يدعون الضرر وهم من لا يلتزمون حتى تشغيل العداد، ويأخذون

الزيادة سلفاً من المواطن، ويسيرون حسب أهوائهم ومصالحهم، فالمشكلة بين الحكومة وبين السائقين فلماذا يدفع المواطن ثمنها؟؟؟ بعض المتخوفين من القرار الحكومي يرون أنه مقدمة لرفع الدعم عن بقية المشتقات النفطية، وجل ما يخشونه ونحن على أبواب الشتاء، وبالرغم من التطمينات الحكومية، أن يرفع الدعم عن المازوت، فلا ثقة باقية بين المواطن وصاحب القرار الليلي، فجارأنا تم خليل أبتهلت إلى الله عندما أخبرتها ابنتها بالخبر، وقالت: «المازوت؟» أجابت ابنتها: «بس البنزين»، قالت أم خليل عندها باستكانة: الحمد لله. أما سائق التاكسي العمومي (أبو إيهاب) فانتفخ كديك ورفي وقال: طيب... يخبرونا قبل وقت، نعمل بلا عدا.

أنا بدوري أعتقد أن الحكومة ستفعلها.. رغم أن لا سيارة لدي، وأركب السرفيس، وأشتري المازوت بكالون العشرين المنسخ.

■ ■

بعد أن فشلوا في ضرب مؤسسة الخزن

فساد وتآمر من نوع آخر!

نزار عادل

منذ أن تصاعدت التصريحات الحكومية حول رفع الدعم أو إعادة توزيع الدعم، والأسعار في تصاعد يومي بشكل غير مسبوق ولن نتحدث هنا عن العقارات أو السيارات أو السلع الخاصة للفئات الخاصة، ولكن عما يؤثر على غذاء الأغلبية الساحقة من الناس: ارتفاع أسعار السمون والزيتون والخضروات والفواكه والبيض والفروج وكافة السلع الأخرى.

يسأل المواطن: أي تعويض يغطي هذه الفوضى الجنونية في الأسعار؟ وهذا قبل رفع أسعار المحروقات. ولو حصل ذلك فإن الأسعار سوف تتضاعف عدة المرات وسوف يدفع المواطن والوطن الثمن الكبير.

القطاع العام

أكدت مؤسسة الخزن والتسويق أهمية دورها ومهمتها الوطنية من خلال تفعيل هذا الدور مع موجة الغلاء، وطرحها كافة السلع الغذائية في فروعها ومؤسساتها وصلاتها بأسعار مقبولة، وأكثر الأحيان دون أرباح. وقد تعرضت هذه المؤسسة إلى معاربة وإلى حملة إشاعات من المافيا في سوق الهال ومن المتنفذين الكبار من تجار ومستوردين. كانت سيارات المؤسسة تجوب شوارع دمشق والمدن الأخرى، وتبيع طبق البيض بمائة ليرة عندما كان سعره في المحلات ١٥٠ ل.س، وكذلك الخضار والفواكه واللحوم. أكثر من عرض تقدم به التجار في سوق الهال لشراء كافة السلع الموجودة في المؤسسة، وعندما فشلوا في ذلك، أرسلوا الزعران وأطلقوا النار على برادات وشاحنات المؤسسة.

تآمر آخر

تآمر آخر أخذ يظهر، وملخصه أن مؤسسة الخزن والتسويق تشغل صالاتها مواقع هامة، وحفاظاً على العاصمة المتيدة تُرفع اقتراحات من مجالس المدن والبلديات لإلغاء هذه الصالات على أن تحدد المحافظة بدائل لها، هذا إن حددت، وقد تم البدء في ذلك «بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٤١ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٤ القاضي بتشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الاقتصاد ومحافظة دمشق لدراسة مواقع الإشغالات الحالية لمؤسسة الخزن واقتراح البدائل وقررت اللجنة في ٢٠٠٧/٧/٤ تسليم موقع مساكن برزة مسبق الصنع إلى مؤسسة الخزن بعد إلغاء الصالة الموجودة في شارع بغداد

مقابل مديرية التربية.

هنا علينا أن نتصور هذه القرار العجيب، صالة في شارع بغداد مقابل مديرية التربية تقوم بخدمة آلاف الأسر، ولا يوجد في هذه المنطقة محلات بيع خضار أو لحوم أو بقاليات، والقرار نقلها إلى مساكن برزة، وليس هذا فقط، فثمة مراسلات بين وزارة الاقتصاد والمحافظة ومؤسسة الخزن بدأت ولن تنتهي، وهنا علينا أن نعلم الخلفيات.

رئيس لجنة الحي المجاهد عمر أرناؤوط، والمختار حكمت الخيمي وعدنان ضيانة عضو لجنة الحي تحدثوا إلى «قاسيون» بألم ويأس وإشادة بدور مؤسسة الخزن التي تقدم السلع الغذائية بأسعار تقل عن أسعار السوق بنسبة ٢٠٪، وقالوا إنه لا توجد محلات في منطقتهم نهائياً، وإن نقل هذه الصالة يعتبر كارثة بالنسبة إليهم، ولكن ما هي القضية الأساسية؟؟؟

فتش عن الفساد!

في سبيل حفنة من الدراهم يتم ضرب كل مصالح المواطنين وحاجياتهم وراحتهم بعرض الحائط. هناك مطعم خمس نجوم قريب من الصالة، ومع رياح الاستثمارات المخجلة يريد صاحب هذا المطعم، أو مستثمر هذا المطعم التوسع من أجل إقامة مقهى رصيف، وقد

■ ■

كل الدروب تؤدي إلى «جونى عبدو»؟!؟

مع استمرار تمسك واشنطن وباريس وقوى ١٤ آآر بمنطق التعنت بعيداً عن أي توافق لبناني حقيقي يخرج لبنان من حالة الاستعصاء السياسي، الاقتصادي-الاجتماعي والأمني الذي يعيشه، على خلفية الاستحقاق الرئاسي، يأتي طرح اسم جونى عبدو مرشحاً رئاسياً سبباً كافياً لتشكيل صاعق تفجير للحرب الأهلية في لبنان المنشودة أمريكياً إسرائيلياً ولاسيما بعد أن لجأت تلك الأوساط إلى أسلوب «طق البراغى» بحق كل من «نسيب لحود» بتهمة «العمالة للاستخبارات السورية»، و«بطرس حرب» بوصفه توافقياً «زيادة عن اللزوم».

وإزاء هذا الوضع لم تمتلك المعارضة سوى التذكير بأوراق قوتها واستعدادها لكل الاحتمالات حيث تم الإعلان عن حديثين هامين بقيادة أحد أهم مكونات المعارضة الوطنية اللبنانية «حزب الله»، أحدهما تشكيل ميليشيا مختلطة دينياً ووطنياً مخصصة لمواجهة احتمالات التطور السيء للأمور في الداخل اللبناني بعيداً عن الجبهة الأساسية مع العدو

◀ خاص - قاسيون:

التحليل المنطقي اليوم، أصبح أميل إلى أن اغتيال جبران التويني نفذته عناصر تابعة لـ «سمير جعجع»، بعد تصاعد وتيرة الصراع المفتوح بينه وبين المستشار الاستراتيجي لآل الحريري «جونى عبدو».

والأقرب للحقيقة على سبيل المثال، أن جونى عبدو هو من يمكن اتهامه بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة السيد «سليم الحص» علماً أن تنفيذ بعض العمليات قد يكون تبادلياً، بمعنى أن عناصر وليد جنبلاط، قد تقتل لصالح سمير جعجع في عملية تبادلية أو يثمن نقدي نتيجة وقائع على الأرض، أو

الإسرائيلي، بمعنى حماية ظهر المقاومة في حال حدوث عدوان إسرائيلي جديد على لبنان تحت اي ذريعة، وثانيهما ما تسرب عن إجراء الحزب وإشراف مباشر من السيد حسن نصر الله لمناورات دفاعية هجومية هي الأوسع والأكثر غموضاً في الجنوب اللبناني.

وبينما ينتظر الأمريكيون والإسرائيليون اندلاع الحرب الأهلية البغيضة بمجرد احتمال تولي عبدو، وقائد حجاز الاستخبارات العسكرية إبان الحرب الأهلية والمستشار الأمني للقوات اللبنانية بقيادة جعجع، لسدة الرئاسة، بما يعنيه أولاً تثبيت قيام رئاستين وحكومتين في لبنان، فإن بعض المراقبين يتوقعون أن تلجأ المعارضة إلى تنفيذ ضربات استباقية من خلال القوة الجديدة تحمي لبنان ومؤسساته من هذا الفخ.

المادة التالية القادمة إلينا من الولايات المتحدة والتي ننشر مقاطع منها تسلط الضوء على بعض جوانب السجل الأسود لجونى عبدو.

ما يمكن أن نسميه فلسفة الاغتيالات في النظام السياسي الإقطاعي البدائي اللبناني..

المخابرات الفرنسية كانت الذراع الاستراتيجية لرفيق الحريري، وكانت تستند على خبرة وعناصر جونى عبدو، الأمنيين السابقين ..

إن الكثيرين يعتقدون بشدة أن المخابرات الفرنسية والرئيس الفرنسي وجونى عبدو وفرد من أسرة الحريري، كانوا يعرفون أن رفيق الحريري سيُغتال، بلا أدنى شك، ولكن من قتل رفيق الحريري، الابن المدلل، لفهد بن عبد العزيز..؟؟ إسرائيل لا تقتل عمالها، وإنما تغض النظر عن اغتيالهم، عندما يفشلون في تنفيذ تعهداتهم، كتوقيع سلام مثلاً، أو توطين الفلسطينيين..

وبالتأكيد ليست أمريكا، فهي لا تقتل عمالها، وإنما تغض النظر عن اغتيالهم، عندما يستهلكون، كشاه إيران مثلاً، أو أنور السادات...

بقي احتمالين لا ثالث لهما: النظام في سورية والنظام في السعودية ..

لم يكن النظام في سورية يحتاج لتصفية رفيق الحريري، فمخطط الرجل في تغيير النظام كان قد كشف، وأزيح عبد الحليم خدام وغازي كنعان. لم يكن النظام في السعودية يحتاج لتصفية السيد رفيق الحريري، فالرجل، وهبه الملك لبنان، ليلعب بها ..

ولكن هذا لم يكن رأي الأميرين الخطيرين، الوليد بن طلال، والبندر بن سلطان ..

اغتيال بعض آل سعود، رفيق الحريري، ولكن لا يمكن أن تتم إدانته. لا علاقة للنظام في سورية بهذا الاغتيال، ولكن لا يمكن أن تتم تبرئته!! ومجموع تقارير السيد سيرج، ستصل في نهايتها إلى محكمة دولية، توصل بعد ثمان سنوات، القضية إلى تسوية ومتهم شخص فرد وحيد، على غرار قضية لوكربي..

هناك من يعتقد أن جونى عبدو هو الرئيس المقبل، ولكن في هذا وضع إقليمي ودولي ضاغط بشدة على الشرق الأوسط، لا بد دائماً ومن باب الحذر، أن نضيف اللازمة الشهيرة: إذا لم يحدث شيء استثنائي في اللحظات الأخيرة!!

لو سارت الأمور في لبنان بدون تغييرات، هناك

مصر: التظاهرات الطلابية..

مقدمات التغيير الشامل

صعود النضال

الجماهيري الشعبي

لن توقفه وعود رموز

السلطة بالإصلاح

الاجتماعي.

جمال عبد الناصر، والاستدارة الكاملة صوب الولايات المتحدة، فإنه أدرك أن اشتعال المظاهرات والتحرك الطلابية منذ عام ١٩٧٢ لا بد أن يسير صوب التوجه مع الحركة العمالية (التي كانت قد تصاعدت بفعل الشروع في سياساته). ولذلك فقد شرع منذ وقت مبكر (وبعد الإفراج عن كوادر الإخوان المسلمين) في تأسيس جماعات إسلامية في الجامعات قام بتسليحها بالأسلحة البيضاء والكرابيج والسلاسل الحديدية وأمدّها بالمال وأطلقها في مواجهة الحركة الطلابية التي كان يقودها الطلاب الشيوعيون والناصريون.

غير أن ذلك لم يمنع من بلوغ النضال العمالي الطلابي إحدى ذراه أوائل يناير ١٩٧٥، حيث تمت مواجهته بعملية قمع واعتقالات واسعة، ووصلت الحركة العمالية والطلابية إلى ذروة أخرى في انتفاضة يناير ١٩٧٧ التي ووجهت بأقصى درجة من القمع، ولم تصل إلى غايتها لغياب قيادة قادرة على إدارة الصراع في المجتمع وجمع شتات هذه الحركة الهائلة والاستمرار بها، ولكن هاهي تعود من جديد وتتصاعد التحركات العمالية والطلابية، مصحوبة بتحركات فلاحية وفئات اجتماعية مختلفة (الصحفيين والقضاة وأساتذة الجامعات والمدربين وغيرهم).

الأسبوع الماضي اشتعلت الحركة الطلابية بشكل متزامن في العديد من الجامعات في مواجهة السياسات الاجتماعية التي تلغي بأشكال مختلفة مجانية التعليم واقعياً، سواء بزيادة المصروفات الجامعية ومصروفات

◀ رسالة القاهرة - إبراهيم البدرابي

طلاب مصر غاضبون. الغضب بدأ يتسع كميًا وكيفياً. كانت الحركة الطلابية قد تم إخمادها لزمّن طويل سوى من بعض تحركات كانت محدودة في المكان والزمان طوال العقود الماضية، وتحديداً منذ زمن انتفاضة يناير ١٩٧٧. ولكنها هذه المرة أوسع، والكامن وراءها- يتفاوت بين هذا الموقع وذاك - أسبابا اجتماعية وسياسية ووطنية وديمقراطية.

ولم تعد تقتصر مواضيعها الرئيسية على لوائح الاتحادات الطلابية أو انتخابها أو مظاهرات التيار الإسلامي، أو تظاهرات وتحركات سرعان ما تشتعل ثم تخبو سريعاً مثلما كان يحدث غضباً أو تضامناً من أجل أو مع شعوب شقيقة ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي (العراق وفلسطين ولبنان)، هذه المرة المظاهرات تعكس لحد كبير الأزمة الشاملة في المجتمع.

يوم الطلاب العالمي الذي يحتفل به كل طلاب العالم هو أساساً يوم مصري، حيث اشتعلت الحركة الجماهيرية الشعبية في عام ١٩٤٦ والتي كان عمادها وطلبتها لجنة العمال والطلبة. وفي مظاهرة خرجت من جامعة القاهرة بالجيزة بإتجاه كوبري عباس (كوبري الجزيرة حالياً) على نهر النيل لعبور إلى كليات الطب والصيدلة على ضفة نيل القاهرة الأخرى، قامت الشرطة بفتح الكوبري وأطلقت الرصاص على الطلاب وسقط شهداء وجرحى وأصبحت ذكرى هذا اليوم عيداً يحتفل به طلاب العالم كل عام.

وكانت تحركات الأبعينيات من القرن الماضي أحد مكونات الحالة الموضوعية التي هيأت لثورة يوليو ١٩٥٢، بكل تأثيراتها مصرياً وعربياً وعلى مستوى حركة التحرر الوطني العالمية. لذلك فإن السادات الذي شاهد وعاش فتره هامة من هذه المرحلة، والذي شرع بعد انفراده بالسلطة عقب انقلاب مايو ١٩٧١ في كس مشروع

اشتباكات مخيم بلاطة

علامات على الطريق!

◀ محمد العبد الله

لم تمض سوى ساعات قليلة على كلمات محمود عباس التي نطق بها في حضرة كوندوليزا رايس أثناء المؤتمر الصحفي الذي جمعها بعد محادثاتها قبل أيام في مدينة رام الله المحتلة، والتي طالب فيها «إسرائيل» (بتفويض التزاماتها ضمن خارطة الطريق وفي مقدمتها: تجميد الاستيطان، وإزالة الحواجز، وتسهيل التنقل): حتى أكد بذات الوقت على (تعهده بمواصلة التزامات السلطة، وفي مقدمتها مصادرة الأسلحة من فصائل المقاومة). لم ينتظر الطرف الفلسطيني تنفيذ التزامات حكومة العدو بخطوات خارطة الأولى، بل باشر تنفيذ تعهداته - لأنه يعرف تماماً أن انتظاره سيطول إلى ما لا نهاية من خلال أوامره لقوات الأمن التابعة لحكومة فياض التي دخلت مدينة نابلس المحتلة قبل أقل من أسبوع والتي بلغ تعدادها ٣٠٨ عنصر، نتيجة الاتفاقات الأمنية التي يقوم على رعايتها ومتابعها الجنرال الأمريكي دايتون- بمصادرة سلاح أحد المقاتلين «المطلوبين للعدو» على مداخل مخيم بلاطة شرق مدينة نابلس المحتلة، مما أدى لحصول اشتباكات مسلحة مع المجموعة الفدائية المستهدفة التابعة لكتائب شهداء الأقصى، الذراع المسلح لحركة فتح، والتي رفضت كل الدعوات (المستهدنة والخطيرة والمتساقطة مع مخططات الاحتلال الهادفة نزع سلاح مجموعات المقاومة التي تدافع عن الشعب والأرض في مواجهة الغزاة). وفي هذا المجال أكد قادة هذه المجموعات (أن التخلي عن السلاح لأي كان وتحت أية ذريعة مرفوض تماماً، طالما استمرت قوات الاحتلال تغتال وتعتقل المقاتلين والنشطين الوطنيين). إن ما حصل في مخيم بلاطة يحمل دلالات خطيرة تشير إلى انتقال عمليات مطاردة المقاتلين إلى قوات الأمن السلطوية، التي بدأت استهداف مقاتلي فتح كخطوة «رمزية» على طريق انتزاع سلاح باقي المجموعات المقاومة.

إن سماح قوات العدو، بدخول عناصر الأمن الفلسطينية الرسمية إلى مدينة نابلس، كمقدمة لتعميم التجربة في حال نجاحها على بقية المدن والبلدات، من أجل إنجاز «المهمات القذرة» التي ارتبطت تنفيذها بجيش الاحتلال، وقوات القتل من الوحدات الخاصة «المستعربين»، ينقل الخلاف الداخلي الفلسطيني إلى درجة جديدة ومتقدمة من الأزمة، خاصة وأن تصريحات قائد قوات الأمن الفلسطينية في الضفة العميد دياب العلي كشفت عن طبيعة تلك المهمات، على الرغم من استخدامها المتكرر لعبارات ملتبسة وملفقة تتحدث عن (فرض القانون والنظام في جميع أنحاء نابلس ومخيماتها) لكنها تكون مباشرة وحازمة (سنصادر الأسلحة ونعتقل حامليها) مضيقاً (أن غالبية عناصر شهداء الأقصى «قبلا» العفو عنهم في مقابل نزع سلاحهم ووقف المقاومة... لقد منحناهم صفقة مع «الإسرائيليين»، ولا حاجة بعد الآن لوجودهم). لم تتأخر حكومة العدو في التعبير عن استحسانها لهذا السلوك السلطوي، فقد أدلى ديفيد بيكر الناطق بلسانها بتصريح قال فيه (إن «إسرائيل» تعتبر أي نشاط قوي ونشط من قبل الفلسطينيين للمحافظة على الأمن ومحاربة الإرهاب، تطوراً إيجابياً نرحب به).

إن ما يجري تنفيذه هذه الأيام على يد حكومة سلام فياض، لا يعدو كونه حلقة جديدة في سلسلة التنازلات المتتالية، التي يعتقد أصحابها أنها ضرورية لبدء «حسن النوايا» من أجل ولوجهم لقاعات مؤتمر «أنابولس» المقبل.

إن التجارب المريرة من المفاوضات العبيثة، التي انعكست نتائجها السلبية على المسيرة الوطنية للشعب الفلسطيني، أضافت لهذا الشعب خبرة مميزة، تساعده على سرعة استشعار الأضرار الناجمة عن أية مفاوضات تجري في ظل حالة داخلية فلسطينية وصلت إلى درجة غير مسبوقة من التمرق والانتقام. ولهذا فإن جهوداً استثنائية يجب أن تبذلها القوى الشعبية من أجل حماية المشروع الوطني التحرري من العبث به على يد حفنة من الأسماء المنضوية في المخطط الصهيوني-أمريكي، التي ترتب على قمة الهرم السياسي/ التفاوضي منذ عقود، نتيجة سيادة الفتوية والاستتار الكارثية. إن إسقاط هذه العقلية وهذا النهج، يرتبط بمقدار التقدم على طريق تجميع قوى شعبنا المقاومة، السياسية والأهلية، من أجل تشكيل آلية ضغط شعبية على سلوك هذا التيار، تمهيداً لمحاصرته وإقصائه لإنهاء حالة العبث بقضايا الصراع الفلسطيني/ الصهيوني.



احتمالان:

أن ينتخب جونى عبدو مباشرة، أو ينتخب رئيساً تسوية سرعان ما سيتم اغتياله، ثم ينتخب جونى عبدو..

الاحتمال المعطل لوصول جونى عبدو الى الرئاسة، يتمثل في قدرة سمير جعجع على اغتياله..

هكذا وببساطة..

النقطة المركزية في محورية جونى عبدو كرئيس مقبل للبنان، هو التصريح الأشهر للسيد محمد حسنين هيكل، في قوله إن السيد رفيق الحريري قال له مرة: «صافح رئيس جمهورية لبنان المقبل»، وكان هو جونى عبدو! ■■

أضخم مناورة للمقاومة الوطنية اللبنانية

وتأتي هذ المناورات بعد تعاطف التهديدات الصهيونية، ومشاركة نحو خمسين ألف جندي إسرائيلي في مناورات واسعة وكبيرة في الجولان، ثم في الجليل المقابل للحدود مع لبنان، وبقاء غالبية هذه القوات في هذه الأماكن حتى بعد انتهاء المناورات، مما دفع قيادة حزب الله إلى دراسة الخطوات الواجب اتخاذها لردع العدو عن القيام بأي مغامرة تجاه لبنان، ولرفع مستوى الجهوية عند مجموعات المقاومة. ويبدو أن الكلام الذي أطلقه السيد نصر الله قبل مدة عن قدرة الحزب الصاروخية وعن «المفاجأة الكبرى» لم يلجم قيادة العدو كفاية، فاضطرت قيادة المقاومة الى اتخاذ القرار بخطوة من نوع مختلف لا سابق له في تاريخ عملها. وانتهى الأمر عند قرار بإجراء هذه المناورة الكبرى التي جرت جنوبي نهر الليطاني.

الأزمة الكردية - التركية والأصابع الأمريكية

«فرق تسد» لضمان استمرار وجودها، ولأن الوحدة الوطنية هي النقيض الأكيد لأي وجود كهذا . وكان «الخيار الكردي» هو المدخل الأميركي الأسهل، ومنذ فرض سلاح الجو الأميركي منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه عام ١٩٩١ زرعت واشنطن بذرة الأزمة، بل الأزمت، ليس بين كردستان العراق وبين تركيا فقط بل بين أكراد العراق وبين مواطنيهم العراقيين الآخرين أولاً، ثم بينهم وبين جيرانهم الآخرين في إيران وسورية، البلدين اللذين كان كرد العراق يجدون فيهما ملجأً ومنهما دعماً طوال نزاعهم مع السلطة المركزية في بغداد، بغض النظر عن النظام الحاكم في العاصمة العراقية.

لقد وقعت القيادات الكردية العراقية في الفخ الأميركي الذي داعب الطموحات القومية للأكراد لأسباب تكتيكية لا علاقة لها بهذه الطموحات، وأهمة في قدرتها على استغلال «الورقة الأميركية». وطالما لعبت القوى الإقليمية بهذه الورقة في صراعاتها ومنازعاتها لفترة طويلة كان ينبغي أن تكون كافية لكي تتعلم القيادات الكردية بعامة والكردية العراقية بخاصة الدرس لكي لاترج شعبها مرة أخرى في أتون هذه الصراعات والمنازعات...

...إن الغزى الأميركي الذي يسعى إلى تقسيم العراق من أجل ضمان بقائه فيه لن يتردد في تقسيم الأكراد للهدف ذاته. فها هي راييس تفرق بينهم فتصنف بعضهم إرهابيين يمثلون «عدواً مشتركاً» لبلادها وتركيا كما قالت في أنقرة و«غير إرهابيين»، ومما لاشك فيه أن الرئيس الكردي للعراق جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني لا يتفقان معها في هذا التصنيف لأنهم إن فعلوا سيكون كمن يطلق النار على قدميه. إن راييس تحاصرهما بين الموافقة على تصنيفها وبالتالي فقدان مصداقيتهما «القومية» أمام أبناء جلدتهما وبين الوقوف مع الوحدة «القومية» للأكراد وبالتالي مواجهة القرار التركي بالحسم العسكري للأزمة، وفي الحالتين الخاسر الوحيد الرئيسي هم الأكراد العراقيين...

◀ **نقولاً ناصر كاتب عربي من فلسطين**
● **«قاسيون» - بتصرف**

مهيبين لتقدم العمر والموت، فيبدو أن الكل يعتقدون أنهم سوف يعيشون في مرحلة الشباب وأن الشيخوخة مرحلة بعيدة، ولا يتحدث الناس عن الشيخوخة لاعتبارهم أنها قبيحة ومليئة بالأوجاع والآلام».

ومع ذلك، فقد تحولت النقلة السكانية في كويا تجاه المزيد من الأهالي المسنين إلى قضية عاجلة. ففي الوقت الحاضر يتجاوز ١٦.٢ من السكان البالغ تعدادهم ١١.٢ مليون نسمة، سن الستين عاماً، وهي نسبة سوف تصل إلى ٢٥ ٪ من المجموع خلال عقدين قادمين.

وأخيراً، تصادفت أوفيليا دياث وماغلاي غونثاليث، في القول إن الرجال أقل قابلية من النساء في مواجهة تقدم العمر. فأشارت دياث أن خمسة رجال فقط مقابل ٥٦ امرأة، واطلبوا على فصلها في العام الماضي، فيما قالت غونثاليث أن الرجال يفكرون فقط في مواصلة العمل بعد التقاعد «لأنهم يعتقدون أن البقاء في المنزل يعني الموت»...

● **داليا أكوستا هافانا، تشرين الثاني (أي بي إس)**

مع تراجع الخطاب المناهض للعولمة.. الرأسمالية تزداد توحشاً

أو أربعة أعوام، يعيد تنظيم الشركة مع الإدارة القائمة، وينهّج الإنتاج، ويطور فعاليات ويجوز على كل الأرباح أو على جزء منها لدفع فؤائد... دينه. بعد ذلك، يعيد بيع الشركة مقابل ٢٠٠، وغالباً إلى صندوق آخر يقوم بالعمل نفسه، بعد تسديد الـ ٧٠ المقترضة، يبقى له ١٢٠ في جيبه مقابل إيداع أساسي قيمته ٢٠، أي أكثر من ٣٠٠ بالمائة من نسبة عودة الاستثمار في غضون أربع سنوات (!) من يزيد؟

وفي حين يربح قادة هذه الصناديق شخصياً ثروات هائلة، أصبحوا يمارسون، دون وازع من ضمير، المبادئ الأربعة لـ «منهجة» الشركات: تقليص عدد العاملين وضغط الأجور وزيادة المعدلات ونقل الشركات من مواطنها. وتشجعهم على ذلك السلطات الحكومية التي تحلم، كما في فرنسا اليوم، بـ «تحديث» جهاز الإنتاج، ويجري ذلك على حساب النقابات، التي تصرخ وتدين نهاية العقد الاجتماعي.

يعتقد البعض أنّ الرأسمالية قد شجعت أخيراً مع العولمة. ونرى الآن أنّ ضراوتها تبدو دون حدود. لكن إلى متى؟

◀ **إيناسيورامونيه لوموند ديبلوماسيك / ترجمة قاسيون**



النظام الإيراني، وهكذا لجأت واشنطن إلى خلط الأوراق في أوساطهم لتشوه كذلك نضالهم من أجل إزالة هذه التظلمات ، فبات المراقب يسمع عن عمليات إرهابية داخل إيران تنسب إلى حركات وطنية أصيلة بين عرب إيران وأكرادها .

إن واشنطن - التي تتقف مواطنيها لكي يفخروا بدبوتقة الصهر، الأميركية التي تذيب الفوارق بين شتات القوميات والجنسيات والأعراق واللغات للمهاجرين إليها من أصقاع الكرة الأرضية الأربع - قد سمعت عامدة متمدة إلى تدمير المصهر العربي الإسلامي الذي كان يوحد العراقيين، الذين لم يهاجروا إلى العراق بل كانوا أهله الأصلاء طيلة آلاف من السنين، عربا وكردا، شيعة وسنة، مسيحيين ومسلمين، علمانيين ومتدينين.

ولأن المصهر العربي الإسلامي الموحد للعراقيين كان الهوية الأعرق والأقدم من أي نظام سياسي أو حاكم في بغداد، لم يجد الغزو فالاحتلال الأميركي مناصاً من تدمير الدولة العراقية وتفتيتها إلى دول «فدرالية»، أم غير فدرالية لا فرق، تمهيدا لتفتيت كل منها إلى أقاليم قومية أو دينية أو طائفية تتنازع على النفوذ والثروات وتستقوي على بعضها البعض بطلب الدعم الأجنبي الطامع فيها جميعا، لأن هذه هي البيئة السياسية الوحيدة التي تتيح لأي قوة أجنبية غازية أو محتلة ممارسة سياسة

المعارض للحرب على العراق استمرار إبقاء قواتها فيه من ناحية ولكي تشوه صورة المقاومة الوطنية العراقية بالخلط المدروس بينها وبين القاعدة من ناحية أخرى.

كما احتضنت واشنطن منظمات يصنفها القانون الأميركي أيضا بأنها إرهابية لكنها كانت موجودة قبل الاحتلال إما بحكم الأمر الواقع مثل حزب العمال الكردستاني (بي كيه كيه) التركي أو بموافقة رسمية مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بهدف استخدامها لهذا الغرض أو ذلك ضد الجوار العراقي.

وحولت واشنطن احتلالها العسكري إلى حاضنة لمنظمات طائفية تكاثرت كالنمط في البيئة الأميركية المواتية لكي تمارس الإرهاب والتطهير المذهبي، لكن بدل أن تدرجها الإدارة الأميركية في قائمتها للجماعات الإرهابية، كافأت قياداتها السياسية بتسليمها مقاليد الحكم المحمي بقوات احتلالها في المنطقة الخضراء في العاصمة العراقية.

ثم أنشأت واشنطن منظمات إرهابية للعمل ضد إيران مستغلة العامل القومي داخل العراق لدى الأكراد والعرب على حد سواء ومستغلة أيضا العامل ذاته في أوساط العرب والأكراد الإيرانيين إضافة إلى مالدی هؤلاء من تظلمات ومآخذ على

لكي تحمي النموذج الناجح لتقسيم العراق على أسس عرقية ووطنية، المتمثل في «واحة الأمن والأمان» الكردية التي كانت واشنطن ترعاها منذ عام ١٩٩١ في كردستان العراقية، من اجتياح عسكري تركي يهدده، وصلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إلى أنقرة يوم الجمعة الماضي لتسوق حلا «دبلوماسياً» يقوم على تقسيم الأكراد إلى «إرهابيين» تقف واشنطن إلى جانب أنقرة ضدهم و«غير إرهابيين» تطلب واشنطن من

أنقرة الوقوف إلى جانبها في دعمهم. لكن زيارة رايس لأنقرة ثم مشاركتها في اليوم التالي في اجتماع الدول المجاورة للعراق في إستانبول، الذي حضره أيضا أمين عام الأمم المتحدة بان كي-مون، إنما تسلط الأضواء أولاً على الدور الأميركي في تجسير الأزمة الكردية التركية الراهنة وثانياً على مدى الأهمية التي توليها واشنطن لنزع فتيل هذه الأزمة التي تهدد ركنا أساسيا في مشروع الاحتلال الأميركي للعراق.

وفي معمعة الحرب الكلامية الدائرة حاليا بين الأتراك والأكراد ووسط لعملة الرصاصات الأولى في القتال بين الطرفين تكاد تضع حقيقة أن الصاعق الذي فجر الأزمة الراهنة كان أميركا، ويغيب عن طرفة الأضواء أن العامل الأميركي، الذي يحرص على بقاء الأضواء بعيدة عنه، هو الغائب الحاضر في هذه الأزمة.

لقد اجتمعت دول الجوار العراقي في إستانبول في الثاني من الشهر الجاري لتغرق في تفاصيل الأزمة الكردية التركية بينما كان ينبغي أن يكون على جدول أعمالها بند واحد فقط هو مسؤولية القوة الأميركية المحتلة للعراق عن الفوضى الإقليمية غير الخلاقة التي أعقبت احتلالها للجزء العربي نتيجة لنحول الولايات المتحدة إلى أكبر دولة داعمة للإرهاب داخل العراق في العالم.

هل هناك مبالغة؟

لنلجأ إذن إلى تفصيل موجز للمنظمات التي تمارس الإرهاب تحت مظلة الاحتلال الأميركي في العراق. فقد استدرجت واشنطن إلى داخل العراق منظمة القاعدة التي يصنفها القانون الأميركي نفسه بأنها إرهابية، كي تتخذ منها قميص عثمان يسوق للإدارة الأميركية أمام شعبها

كوبا الاشتراكية: المتقاعدون إلى الجامعة!

بدورها، تقول الممرضة المتقاعدة ماغلاي غونثاليث، أن الالتحاق بالجامعة «يوفر معرفة هامة لمواجهة هذه المرحلة من العمر التي عادة ما نبلغها دون تحضير أو إعداد». وتضيف أن المواظبة على الحلقات الدراسية تساعد المسنين على التغلب على فكرة أنهم أصبحوا عجائز في انتظار الموت.

هذا، وعلى الرغم من اعتمادها على دعم الدولة منذ بدايتها، إلا أن الجامعة تواجه صعوبات في مجال توفير الاحتياجات العديدة التي تتطلبها في فروعها، ومنها إقامة الفصول وتوفير المواد التعليمية والاعتماد على طاقم من المعلمين الثابتين.

وعلى الرغم أيضا من أن العديد من المعلمين من خريجي الجامعات وعدم تقاضيهم أجرأ عن التدريس، إلا أن الميزانية لا تكفي لتوفير الكتب والمواد التعليمية الأخرى اللازمة للجميع. وترى ماغلاي غونثاليث، من ناحية أخرى أن «الكوبيين غير

بلغ عدد الخريجين من جامعة «البالغون الكبار» الكوبية نحو ٥٠.٠٠٠ مواطنا تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاما، بعد استكمال ست حلقات دراسية عن التنمية البشرية، والوقاية الصحية، والتأمين الاجتماعي، والتنمية الثقافية، والتنظيم السليم لأوقات الفراغ، تحت إشراف أساتذة متقاعدين في كثير من الأحيان.

ونشأت جامعة البالغون الكبار كمشروع مشترك بين اتحاد نقابات العمال ووزارة التعليم العالي ورابطة المعلمين، ويتبعها الآن أكثر من ٩٠٠ فرعاً موزعة على كافة أنحاء كوبا.

وتقول أوفيليا دياث، ٦٣ سنة، لـ «أي بي إس»: «بعد التقاعد اعتقدت أن حياتي انتهت، وكنت أتساءل ما الذي يمكن أن أفعله بالمعرفة التي اكتسبتها على مدى ٣٤ سنة من تدريس علم الأحياء؟ وبعد التحاقني بالجامعة في ٢٠٠٢ وعملي بها كمعلمة، أشعر بأن حياتي قد بدأت من جديد».

ملياراً في النصف الأول من العام ٢٠٠٧، مسيطرةً بذلك على ثمانية آلاف شركة... حالياً، يعمل عامل من كل أربعة عمال أمريكيين- ونحو عامل من كل اثني عشر عاملاً في فرنسا- لصالح هؤلاء العمالقة.

لقد أصبحت فرنسا، بعد المملكة المتحدة والولايات المتحدة، هدفهم الأول. ففي العام الماضي، سيطروا على أربعمئة شركة (مقابل ١٠ مليار يورو)، وأصبحوا يديرون أكثر من ألف وستمئة شركة. وأمسست علامات تجارية مشهورة- مثل بيكار وديم ومطاعم كويك ويوفالو غريل والصفحات الصفراء وألوسينه وأفلولو- تحت سيطرة الأسهم الخاصة، الأنغلو سكسونية في غالبية الأحيان، التي تلطم الآن في الاستيلاء على عمالقة ٤٠ CAC.

بدأت ظاهرة هذه الصناديق المفترسة منذ نحو خمسة عشر عاماً، لكنها اتخذت في الفترة الأخيرة أبعاداً مقلقة بعد أن حطّزها انخفاض فائدة القروض ولصالح إنشاء أدوات مالية أكثر فأكثر تطوراً. فالمبدأ بسيط: تقرر مجموعة من المستثمرين المحظوظين بشراء شركات معينة، ثم يديرونها بصورة خاصة، بعيداً عن البورصة وقوانينها المعرّقة ودون الحاجة إلى العودة لمساهمين يعتمدون المماحكة. تكمن الفكرة في

بينما يرتبك الخطاب النقدي - الذي دعي لفترة من الزمن بالخطاب المناهض للعولمة، في مواجهة الربع الاقتصادي، ويصبح فجأة غير مسموع، ترسخ رأسمالية جديدة أقدامها، رأسمالية أكثر وحشية وتيجحاً. إنها رأسمالية صنف جديد من الأموال الكاسرة، تدعى بالأسهم الخاصة private equities، وهي استثمارات ضارية الشهية تمتلك رؤوس أموال هائلة. أسماء هؤلاء العمالقة- مجموعة كارلايل وكولبرغ كرافيس روبرتس وشركاؤهم (KKR) ومجموعة بلاكستون وشركة كولوني كاييتال وأبولو للإدارة ومجموعة ستاروود كاييتال ومجموعة تكساس باسيفيك وفندل وأورازيو، الخ- غير معروفة على نطاق واسع. وتحت ظل هذا الشكل من التحفظ، يقومون بالاستيلاء على الاقتصاد العالمي.

في غضون أربع سنوات، من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٦، ارتفعت رؤوس الأموال التي نالها صناديق الاستثمار هذه، التي تجمع الأموال من المصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد وممتلكات الأثرياء الخواص، من ٩٤ مليار يورو إلى ٢٥٨ ملياراً! قوتها المالية هائلة، فهي تتجاوز ١١٠٠ مليار دولاراً لا شيء يصمد أمامها. ففي العام الماضي، في الولايات المتحدة، استثمرت نحو ٢٩٠ مليار يورو في شراء شركات، وأكثر من ٢٢٠



الالتفاف على مبادئ أخلاق الرأسمالية وذلك بالاعتماد على قانون الغابة وحده.

بصورة مجسدة، يشرح لنا أخصائيان كيف تجري الأمور: «للحصول على شركة قيمتها ١٠٠، يضع الصندوق ٣٠ من جيبه (وهي نسبة وسطية) ويفترض ٧٠ من المصارف، مستفيداً من نسب الفائدة الأتية المنخفضة. في غضون ثلاثة

تحية إلى

أكتوبر لينين

قبل ٩٠ سنة أطاحت الجماهير الشعبية الروسية، وبمقدمتها العمال والعاملات، أحد أعنى الأنظمة الاستبدادية لتلك الحقبة، الحكم القيصري في روسيا. وقد شكلت ثورة أكتوبر مرجعا للتوريين في بقاع العالم.

وبطبيعة الحال فإن الدفاع عن ارث أكتوبر لا يتمثل في تعجيلها، بل في تمحيصها على ضوء ما تلاها من تطورات بقصد تأكيد تعاليمها ونقد أخطاء صانعيها في طور بداية بناء الدولة العمالية والعبر والدروس، كونها ثورة شعبية لبت مطالب الجماهير الكادحة وأطاحت بالقيصرية الروسية.

إذا كان لنا ثمة حظ في أكتوبر، فإن ثورة أكتوبر لم يكن لها نفس ذلك الحظ فيما نكتبه من أدبيات، فحنن لا نملك مؤلفاً واحداً يكون لوحة شاملة لثورة أكتوبر تبرز فيها الظروف الحاسمة في الميدان السياسي والتنظيمي.

تجري حالياً حملة تحقير حقيقية لثورة أكتوبر ١٩١٧، في الشرق والغرب على السواء. وغالباً ما تكتسي نبرات حاقدية. وتتأسس على عمليات تزوير للتاريخ وخرافات لا تفوقها في شيء تزييفات الستالينية وخرافاتنا.

فالعديد لا يعتبرها سوى انقلاب جهنمي قاده زعيم بارع في المناورة، اسمه لينين، ونفذته قبة مغلقة صغيرة من الثوريين المحترفين. غير أن الواقع يقول إن ثورة أكتوبر كانت ذروة إحدى أعمق الحركات الجماهيرية التي شهدتها التاريخ على الإطلاق.

كما يحاول صناع البرجوازية الإمبريالية التجني على ثورة أكتوبر والانتقاص من قيمتها التاريخية بدوافع لا تخلو من الحقد، ومحاولة موهوها من ذاكرة المضطهدين بسبل من الأضاليل بأن سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ هي نهاية التاريخ، وأن الصراع الطبقي انتهى ولم يعد له وجود وأن النظام الرأسمالي وحده القابل للحياة، وأن اقتصاد السوق هو اللجنة الموعودة.

إن ثورة أكتوبر أوجدت الحزب الثوري حامل النظرية الذي تولى نشر الوعي الطبقي والسياسي في صفوف الطبقة العاملة ويقوم بتوحيدها عملياً ونظرياً أي انه يساعده الطبقة العاملة على تنظيم نفسها في كتلة متجانسة وموحدة من أجل الإطاحة بالرأسمالية وهذا الحزب ليس بديلاً عن الطبقة بل انه يمثل العناصر الأكثر وعياً وتقدماً، العناصر التي تدرّك صيرورة وتطور ومستقبل الصراع الطبقي.

(وكان البلاشفة يرون أن الثورة لن يكتب لها النصر مالم تبز الخضم وتتفوق عليه على صعيد التنظيم والمناورات التكتيكية والإستراتيجية عالمية الشمول، وهو أمر لا تستطيع بكل تأكيد البروليتاريا والقوى الثورية في الأقطار التابعة أن تحققه بدون توسط حزب طبقي)..

والبعض اعتبرها مؤامرة على الجماهير وليست تحقيقاً لمطالبها. ولكن، باختصار، ماذا مثلت ثورة أكتوبر؟ إنها ذروة حركة جماهيرية عظيمة، قادها نحو استلام السلطة حزب عمالي طبقي وثيق الارتباط بالجماهير. حزب يسعى، قبل كل شيء، إلى تحقيق مطالب السكان الأتية الأكثر إلحاحاً، مع استهداف مرام اشتراكية عالمية ووطنية أوسع.

ومهما اشدت إغصار الإمبريالية العاتية في وجه الشعوب المستغلة، ستظل ثورة أكتوبر تروي للأجيال القادمة عظمة أول محاولة ناجحة لتحرير البشرية من أفك الاستغلال والاضطهاد، والسعي لبناء مجتمع لطبقي، وهو حلم الإنسانية الأزلي، وستبقى ثورة أكتوبر بريفاً في السماء بنير الدرب للأجيال الماركسية الصاعدة والشعوب المناضلة والبروليتاريا الثورية.

وبعد عصور مديدة من تطور الرأسمالية ووصولها إلى أعماق مراحلها (العولمة)، لم تستطع الرأسمالية العفنة أن تقدم حلولاً لمشاكل الإنسانية جمعاء من فوارق طبقية وتمييز بشتى أشكاله ومشاكل القوميات، صراع الأديان، والكثير الكثير... بل تساهم في تعميق هذه المشكلات وتصدر الحروب والألم إلى الشعوب الفقيرة مما يؤكد ضرورة وأنية البديل بالحلم الأزلي في إقامة مجتمع شيوعي لا طبقي.

◀ **سلام الزبيدي**
salamlenin@yahoo.com

يجب عدم السماح بتحول المحاربين إلى تجار



كيف يمكن أن نفسر أيضاً، إن لم تكن محاولة لتطبيق الاتهامات واللعب بالبيانات المتعلقة بقضية «الحيثان الثلاثة»، حقيقة القيام بتفتيش شقة الشاهد، الذي شغل في السنوات القليلة الماضية وظيفة وحيدة ألا وهي عضوية فريق النيابة العامة الروسية تحت إمرة ف. لوسكوتوف؟

ما هي الغاية من نشر «علامات سوداء»، والوعود باعتقالات جديدة في صفوف موظفي الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات عبر وكالات ووسائل الإعلام الحكومية، وفي شبكة الأنترنت، وحتى نشر الأسماء؟ لندع المسألة الأخلاقية جانبا، ولنفكر في استحالة التفسير المهني «لتسريب» خطط اعتقال المجرمين الخطرين.

لماذا يتم شطب أسماء موظفي مكافحة المخدرات المعتقلين، من قائمة المشاركين قانونياً، بناء على توجيهات النيابة العامة، في ملاحقة الجريمة المشهورة تحت اسم «الحيثان الثلاثة»، ومجموعة التجسس «الصينية»؟ هل هم متهمون بأنهم قاموا بالملاحقة، أي تنفيذ الواجب؟ عندما تظهر ضرورة ملاحقة جديدة، كيف سيتصرف المكلفون الجدد؟أيكافحون الجريمة، أم يماطلون، عاجزين عن فهم الاتهامات التي يمكن أن توجه إليهم نتيجة تفنيدهم واجبهم؟

ويوجد لدي أنا الذي قضيت ١٥ سنة في وظيفة التحقيق، سؤال صعب حول ما جرى؟ إذا كانت البلاد بحاجة فعلاً إلى لجنة تحقيق مستقلة، فيمكن أن تتجح لجنة التحقيق هذه بتوافر ثلاثة شروط.

أولاً: يجب أن تكون **مستقلة**

ثانياً: يجب أن تكون **مستقلة**

وثالثاً: يجب أن تكون **مستقلة**

لكن أحداث أكتوبر (تشرين الأول) أثبتت ما هو عكس ذلك. هذا كل شيء، حول تلك التفاصيل التي جذبت انتباه الرأي العام،كنت أرغب في جذبه إلى مسائل أخرى. فيما يخص الأحداث الحالية، أنا واثق من أن الأمور ستجلي. الأمر الرئيسي الضروري أن توجد فئة (سلالة)، لا يتحول نهج مكافحة الفساد في وجودها إلى نزاعات ما بين قبلية. لأن مكافحة الفساد ليس مجرد حملة.إنها مسألة تقرر مصير الدولة الروسية.

وتقرر هذا المستقبل بدرجة كبيرة الحالة المشككة في احتكارنا. (في العلاقة بين هيئات ومؤسسات الأمن المتخصصة.أي بين الأفرع الأمنية. المترجم). لا مجال للسماح بالصراعات والفضائح. لا مجال لتحويل القيم إلى فوضى. يجب عدم السماح بتحويل المقاتلين إلى تجار. إذا ابتعد وسطنا عن القيم والقواعد المحددة لن ينهار فقط، بل وسيخون طبيعته الاجتماعية،بعدئذيصعبإقناع الناس بتنفيذ التعليمات، ومعاينة أولئك الذين لا يحترمون القيم، والغرق في النزاعات.

احتكارنا (الأمني) ضروري اليوم ليس بذاته. تقع عليه مسؤولية حمل عبء المرحلة الانتقالية. بعدئذ يمكن أن يتحول إلى محرك ينقل المجتمع إلى نوعية جديدة. وبعدئذ: الانتقال من الاحتكار إلى مجموعة محترفة طبيعية، لا تختلف من حيث الجوهر عن الآخرين.

طالما اعتمد استقرار المجتمع بدرجة ملموسة على هذه القوة، قضية مصيرها: هي قضية مصير البلاد. وثمان القضية مكلف وباهظ جداً. وبالتالي من غير المسموح به على الإطلاق التستر على المشاكل، ولا تحويلها إلى مباحكات ومشاحنات كبيرة. لقد أدت هذه العملية(التستر على المشاكل والأزمات. المترجم) داخل البنية السوفيتية إلى كارثة اجتماعية وجيوسياسيةكبيرة.

٢٠٠٧/١٠/٩

■ مجلة «كومرسانت. التاجر» الروسية فيكتور تشيركيسوف: مدير الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات في روسيا الفيدرالية

للتدمير الذاتي المتكرر. أو في الحد الأدنى، التغيير الاجتماعي السياسي المفاجئ. كي يبقى أي احتكار (مجموعة) (بما في ذلك التشيكستي) معافى، يجب أن يكون حاملاً لمعايير وقيم محددة. ومن المفضل ألا تكون هذه المعايير داخلية فقط، بل واجتماعية عامة. ولكن يجب أن تكون بالدرجة الأولى معايير وقيما. عندما تختفي المعايير والقيم، يبدأ الانهيار، وينهار الاحتكار. وها هم الخبراء والصحفيون يتحدثون عن «حرب المجموعات» داخل مؤسسات الأمنية المتخصصة.

لا يمكن أن يوجد منتصرون في هذه الحرب. تنتهي مثل هذه الحرب «حرب الجميع ضد الجميع» بالسقوط التام للاحتكار (للبنية الأمنية). يبلى الخطاف (حبل النجاة)، وينهار كلية بسبب الصدأ الداخلي. ويبدأ الهيكل الاجتماعي العام بالتفكك. قد يقول قائل: «لقد أخذنا البلاد من التشيكستيين»، وفي واقع الحال لا يتقدرون البلاد، بل يقضون عليها.

أردت من نشري ذلك المقال لفت انتباه الرأي العام. وخاطبت طبعاً ذلك الاحتكار (المجموعات الأمنية) الذي كنت جزءاً منه لسنوات عديدة. خاطبت جماعتي في المهنة وزملائي ورفاقي. لاحقاً تطرق أحد ما إلى «سلالة الطائفة التشيكستية». عملياً لا أوافق على ذلك، مع ملاحظة، أن السلالة الطائفية ليست غير محددة. إنها تمتلك قواعدها وقيمها. يقضى على السلالة الطائفية من الداخل، عندما يبدأ المقاتلون بالتحول إلى تجار.

مهما أراد التشيكستيون أن يكونوا: قوة تقود البلاد إلى أفاق رحبة جديدة، أو نظام. يؤمن من خلال أحد احتمالات الانغلاق الاستمرار الاجتماعي، علينا أن نصون قيم وقواعد وسطنا. وعدم محاولة أن نكون تجاراً ومقاتلين في آن واحد. لا وجود لهذا الأمر. هنا: إما - إما. من غير الممكن أن تدعو إلى إنهاء هذه الحرب «حرب الجميع ضد الجميع»، وفي الوقت نفسه أن تكون عضواً فيها.

واليكم ما حدث...سببالتجاوزفياعتقالموظفي مكافحة المخدرات عاصفة من المقالات، وردود الأفعال، التي تتعرض لقضية واحدة فقط: هذه «الحرب» وتطورها وعلاقتها بالعملية السياسية ككل. الشك كبير جداً في مجتمعنا الحالي. لكنني أمل في أن لا يتحول إلى هوس. وألا يفسر هذا الكم من التعليقات والمقالات المستقلة وكأنها من نسج ومساعي ودسائس الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات. وعلى من لا يتق بأخلاقنا، في الحد الأدنى أن يقيم موضوعياً إمكاناتنا. كلا، المشكلة ليست فينا. إننا نرى أنفسنا واثقين متملكي الأعصاب. سنتعامل مع جوهر الموضوع. سنعري الحب عن القشور. نعري أولئك الخونة الذين يسيؤون إلى سمعتنا، عن رفاقنا المخلصين، نعري الحقيقة عن النميمة، طالما بقيت لوحة الأحداث الأخيرة مشوشة ومتباينة.

أسئلة لايد منها؟

لماذا يتهم أحد المعتقلين من ملاك الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات بارتكاب جريمة تخص وظيفته في المرحلة التي لم يكن يشغل تلك الوظيفة فيها، بل ولم توجد الإدارة التي تضم مثل تلك الوظيفة؟ ألا يظهر التناقض نتيجة وجود تأكيد في إحدى الوثائق الخاصة بهذه الجريمة حول نية المتهم الهرب من التحقيق إلى الخارج، والتسجيل المفصل لمكالماته التلفونية مع زوجته، في اللحظة التي كانت تتعرض فيه شقته السكنية في موسكو للتفتيش، وهو كان ما يزال بعيداً في الخارج مع جواز سفره؟

ولقد استطعنا، على كل حال، أن نحمي البلاد من الانهيار التام. وهنا يكمن مغزى مرحلة بوتين، وهنا يكمن فضل الرئيس الروسي، وهذا يلقي على مجتمعنا الحر في (احتكارنا الأمني) مسؤولية ضخمة، لا علاقة لها بالغرور والفطرسةوالعنجهية.

سيناريوهات الفوضى..

والهجوم المضاد لـ«التشيكستي»

لسنا نحن من صاغ ونظم الشذمة والفوضى الاجتماعية التي ساهمت في انهيار البلاد. لقد تشكلت في أعماق الفوضى، ونما وظهر في أعماق الفوضى حد أدنى ما من النظام.

ظهر. وماذا بعد؟

أعتقد بوجود ثلاثة سيناريوهات:

الأول والأكثر ملامة: مع التخلص من الفوضى الاجتماعية، والتسلق إلى الأعلى، تحولت الفوضى إلى مجتمع مدني طبيعي. كلما تشكل المجتمع المدني السليم والمعافى بسرعة أكبر في روسيا، كان ذلك أفضل للجميع. بما في ذلك زملاء المهنة. من المستحيل التمسك. بغياء، وضيق أفق - بالمصالح والمكاسب الفئوية الاحتكارية. إنه لن المثير للضحك والشفقة أن نقف بعد كل ما حصل ونقل عن أنفسنا: «نحن ملح الأرض» و«النجبة النخبة». أنا شخصياً لم أخدع مواطني أبداً بـ «أفضلية النخبة». وأنا واثق بصلاية أنني لست وحيداً.

يكمن السيناريو الثاني، وهو ليس الأفضل، لكن «المتطابق مع الحياة»، في إتمام بناء الاحتكار الأمني، والمحافظة بمساعدته على الاستقرار

طويل الأمد، والخروج التدريجي من الخواء والخمول والركود الاجتماعي التقايفي. أفهم بشكل خاص أن هذا السيناريو يتضمن كثيراً من الغامرة. بما في ذلك خطر تحويل البلاد العظيمة إلى مستنقع شبيه بأسوأ ديكتاتوريات أمريكا اللاتينية المنغلقة اجتماعياً وذات البنية الإقطاعية الحديدية. لكن لا يمكن التكهن مسبقاً بذلك، وفضلاً عن الاتحادات الاحتكارية السللبية يمكن أن توجد إيجابية أيضاً.

يكمن السيناريو الثالث الذي لا ينسجم مع الحياة في إعادة ارتكاب الأخطاء الكارثية التي قادت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. البدء بالنقد العشوائي والللاموضوعي للخطاف(حبل النجاة) «التشيكستي» وفي المحصلة تحطيمه، ودفع المجتمع نحو أزمة اجتماعية. سياسية جديدة. أعتقد أن هذا السيناريو يبدو للكثيرين جيداً. أعداؤنا هم من يريدون أن نزول كدولة من الخارطة. ونخرج كشعب من التاريخ. كما أن بعض المنافسين يأملون بأنه ونتيجة لتدمير النظام الروسي مرة أخرى، يستطيعون التحكم به، ويحصلون على الإمكانيات الاقتصادية وغيرها الموجودة فيها. إنهم أناس طبيعيون، يعتقدون أن من حقهم انتقاد النظام الحالي كما انتقدوا القديم. هؤلاء الناس يشيرون بصدق وغيره إلى نواقص محددة في النظام. ومع الأسف ينسون مرة أخرى أن الكثير من النواقص تكونت ونمت نتيجة أسلوب انتقادهم للنظام القديم.

حرب القيم والمعايير

مع إيراد السيناريوهات الثلاثة أركز على السيناريو الثاني، ليس لأنه الأفضل. بل لأنّ الأسوأ غير ملائم على الإطلاق. المجتمع المغلق دائماً أسوأ من المجتمع المفتوح. وتقوا بأن كل من يحاول أن يقدم رأئي هذه كدعاية للمجتمع المغلق يخطئ كثيراً، ويوجد بعض التدرج والتمايز داخل المجتمعات المغلقة. يمكن أن تكون معافاة نسبياً، وقادرة على امتلاك الطاقة والقدرة للانتقال إلى المجتمع المفتوح. ويمكن أن تكون مصدراً

يعلم الخونة، المنغمسون في الفساد أننا بعيدون عن المبدأ الشهير «ابن عاهرة، لكنه ابننا»، ولا نتقيد به أو نعمل بموجبه. وعلى الناس الشرفاء، رفاقنا في السلاح، الذين يقعون في ضائقة ومصيبة، أن يبقوا على ثقة بأننا سندافع عنهم حتى النهاية. الروح المعنوية هي أهم شيء يحتاجه الجيش الداخل في المعركة، إنها أهم من أي شيء آخر. إن لم تؤمن تلك الحماية. سيقضى على تلك الروح. وبالتالي ستخسر الحرب. أليس هذا ضرورياً لأحد ما؟

نحن مستعدون للنضال ضد الفساد. إننا نخوض حرباً ضد المخدرات. ونحن ضد «الحرب» الأخرى. تلك الحرب التي قبيل عنها الكثير بصخب عال في جميع أنحاء البلاد، نتيجة التطرف والمغالاة والتجاوز فيما يطرح حول الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات. تلك المغالاة وذلك التجاوز اللذان لا يبدوان غريبين.

هذه الحرب، التي قبيل الكثير عنها والمثيرة للقلق والغرابة - إنها حرب داخل هيئات الأمن المتخصصة أو ما يسمى مجتمع التشيكستيين (من كلمة تشيكا - وهي أول هيئة مخابرات في العهد السوفيفيتي التي تحولت إلى ال ك. ج. ب. «المترجم»).

لست طامحاً في الحصول على إكليل غار نتيجة اكتشاف في لهذه المسألة المؤلة والتي تدعو إلى الحسرة، لكن أريد التذكير بأنني أول من بدأ في مناقشتها منذ ثلاث سنوات خلت. عنوان المقال «موضة تناول ال ك. ج.ب.»، نشر في صحيفة كومسولسكاييا برفادا في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٤). انطلقت من أن أية مسألة مرضية يجب أن تناقش. وأنه لا يوجد أسوأ من الصمت في مثل تلك الحالات. وأن الفيج سيراكم. ومن الأفضل فقء الدمل من الانتظار، وتركه يتعفن، ويلتهب.

«التشيكستيون»:

جهاز الأمن الوطني.. الحقيقي

في ذلك الحين تمت مناقشة النزاع بين «الليبراليين»، و«التشيكستيين». انهم «التشيكستيون». بالمحافظين الرجعيين، الذين يسعون لإعادة الستالينية و«السلطة» الشمولية. ابتعد النقاش عن الحقيقة، والواقع العملي، حاولت تفسير ماهية «التشيكستية». وتلخص جوهر أفكاري فيما يلي:

عانت البلاد في بداية تسعينيات القرن العشرين من كارثة فظيعة. من المعلوم أن النظام بعد الكارثة سيبدأ عاجلاً أو آجلاً بالتجمع مجدداً حول تلك الأقسام التي استطاعت المحافظة على الميزات التنظيمية، وبهذا الشكل يمكن فهم حقيقة «التشيكستية». تبين أن مجموعة الناس غير المتجانسة، والهشة، والمتناقضة داخلياً، التي حملت في العهد السوفيفيتي وظيفة الدفاع عن الأمن الوطني، هي أكثر المجموعات الاجتماعية ترابطاً وتراصاً بالمعنى الاجتماعي للكلمة. وبدقة أكبر ألقها هشاشة. وتطلب الأمر مزيداً من التأثيرات الكارثية لتصبح أكثر تراصاً. سقط العديدون بسرعة، وخرجوا من المجتمع الاحترافي (الاحتكار الأمني). بعضهم خان القضية. لكن قسماً ما منهم صمد.

لن أناقش مجدداً ماهية هذا القسم لأنه صمد، وحافظ على نفسه. أقل ما أريده أدلجة ما حصل. لقد حصل ما حصل. لا شيء مشترك بين الرومانسية، وإعادة الحياة لمن تلقى ضربة قاضية. تمسك المجتمع السوفيفيتي الذي كان يهوي إلى الحضيض بهذا الخطاف (حبل النجاة) المدعو «أجهزة الأمن - تشيكستي» وتعلق به. ولقد تمنى البعض لو سقط في القاع ونهشم متكسراً. ولقد انزعج من أراد ذلك كثيراً لعدم حصول ما أرادوا، متحدثين عن الميزات الفاحشة الفظيعة لهذا الخطاف «التشيكستي» الذي تعلق المجتمع به. من البدهي أنني لا أعتقد أن انتقاد «ذنوب التشيكستيين» لم تكن ذات أساس على الإطلاق. أولاً: لا يوجد منزهون. وثانياً تفرخ القوانين الواقعية لمهنتنا الكثير من الرواسب. يمكن لطلاب المدارس المتوسطة وحدهم أن يتغنوا بنظافة هذه الحرفة. وثالثاً: الكارثة هي الكارثة.

لا يمكن أن تجعلني الأحداث، والقضايا المثارة حالياً حول مجموعة من موظفي الهيئة الفيدرالية لمكافحة المخدرات لا مبالياً. أما ما يقلقني بدرجة أكبر من ذلك بكثير فهو أمر آخر. ردت الفعل كانت كثيرة جداً. ومقلقة. وتؤكد مخاوفي الأكثر سوءاً. لا تقلقني ردت الفعل، ولا حدة المناقشة. على العكس نحن نشكر من الصميم جميع الذين تفاعلوا بحماس مع ما حصل. تعلقنا مسألة جديدة ومرضية. إنها مسألة النزاع الداخلي بين الإدارات والمصالح الأمنية المتخصصة.

فيما يخص الأحداث المتعلقة بالإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات، فإن المياه ستعود إلى مجاريها. وأنا شخصياً على قناعة بأن القانون سينتصر، وسيعاقب المدانون. لكن مسألة التصادم والنزاع بين الإدارات والمصالح الأمنية المتخصصة، فلن تطوى من جدول الأعمال. بالتالي من الضروري التفاعل معها ومعالجتها بسرعة. إنها مسألة ساخنة. وبالتالي فإن إبقاها خارج زاوية الاهتمام سيحولها إلى فيروس يدمر الوعي الاجتماعي. لهذا السبب أبداً من المسألة الرئيسية. أما القضايا التفصيلية فسيتم بحثها بشكل مناسب، كتفاصيل.

«نحن: أبناء روسيا القديمة». كما قال الشاعر. أي جيل هو ابن مرحلته التاريخية. منذ وهلة قريبة كفت مرحلتنا عن كونها مبهمه، ومتكدرة، ومضطربة. وأصبح ضرورياً الآن إزالة الكدر عنها. وهذه مهمة معقدة للغاية.

إذا وقع أي ضابط من ضباط مكافحة المخدرات تحت سطوة وإغواء الوسط الإجرامي. فمن الضروري معاقبته، بشكل أقسى وأكثر صرامة من أي موظف عادي. تدير وتتحكم ما فيها المخدرات بتربل يونات الدولارات، وتنظلم آلاف جرائم القتل. تضم الإدارة الفيدرالية لمكافحة المخدرات في صفوفها أولئك المستعدين للنضال إلى النهاية ويصدق ضد «الإمبريالية العالمية الظلمة». يستثنى من صفوفنا الفاسدون والقذرون غير المستقيمين. لم تفشني مزاعم شرف البزة الرسمية المخادعة. ولا أنوي أن أقوم بذلك الآن، حينما أصبح النضال ضد الفساد أولوية إنسانية مقدسة لكل مهتم بمصير الوطن. روسيا.

حرب داخل هيئات الأمن

كل من يستطيع مساعدة هيئات مكافحة المخدرات في اكتشاف والقضاء على تداول المخدرات، يجد في شخصي نصيراً فعلاً يعتمد عليه. إلا أنّ كل من يحاول تحويل مهمة النضال المقدسة ضد الفساد في محاكة ضبابية متعددة المعاني، سيلاقى صداً حاسماً وقطعياً. هذا ليس نتيجة أن واجب كل قائد - معاقبة وتآديب المذنبين وحماية من يوشى به زوراً وبهتاناً. بل ولأنه من المستحيل النضال ضد الجريمة العالمية، والوطنية في ظل تلك الظروف التي لا يشعر فيها المناضلون أنهم محميين. من كل شيء! بما في ذلك من تلك الحالات العملية التي تستخدم فيها عائدات المخدرات «القدرة» ضدهم في نظام الطلب. لقد وجد العديد من تلك الحالات.

أعداؤنا يريدون أن نزول كدولة من الخارطة وأن نخرج كشعب من التاريخ.

تمسك المجتمع السوفيتي الذي كان يهوي إلى الحضيض بحبل النجاة المدعو «أجهزة الأمن - التشيكستيون».

تداعيات قضية القصاص في مجلة «إبداع»

الفكر والأدب والفضن على مقصلة التكفير

◀ وائل قيس

لم يفاجئنا ما حصل منذ فترة قصيرة في مصر، فقد نشر الشاعران حلمي سلام وعبد المنعم رياض قصائد في مجلة «إبداع» التي يرأس تحريرها الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي، فتصدى الداعية الشيخ يوسف البديري لهم، ورفع دعوى ضد الشاعرين واتهمهما بالزندقة والإلحاد والتعرض للذات الإلهية، وضد حجازي، أيضاً، لمساهمته بنشر تلك القصائد، وتمت مصادرة أعداد المجلة من الأسواق، وتلا ذلك الفتوى التاريخية لشيخ الأزهر (الجيل)، وهي فرض عقوبة الجلد بثمانين جلدة بحق الصحفي الذي ينشر أخباراً تمس بالأمن القومي، على خلفية نشر الصحفي إبراهيم عيسى خبراً في إحدى الصحف يتحدث عن تدهور حالة الرئيس الصحية، فتم اعتقاله من قبل السلطات وتوجيه تهمة التعرض لأسرار الدولة، والمس بالأمن القومي، فتضامن الشيخ الأزهر مع السلطات، وأصدر فتواه تلك، وتبع ذلك الكلام الذي تحدث به الشيخ الطنطاوي على قناة (mbc) قائلاً: ليس هناك مخالفة للشرع في توريث الحكم في مصر) واعتبر ذلك حق دستوري للأب، وهي خطوة مباشرة في عملية التوريث التي يعدها مبارك لابنه جمال، رغم معارضة كافة الأوساط المصرية لعمالة هذا النظام، وتصنيفه ضمن دول الاعتدال التي تحاول جاهدة إرضاء أمريكا والقضاء على آخر مقاوم عربي.

ولعل تاريخ الأزهر شاهد على ممارساته السلطوية ضد المفكرين العرب، فمن الشيخ مصطفى عبد الرزاق وطرده من هيئة العلماء على خلفية إصداره كتاب (الإسلام وأصول الحكم) الذي يتحدث عن الخلافة في الإسلام، والكتاب نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل للأدب

● أحمد عبد المعطي حجازي



● حلمي سالم



بعد إصدار روايته (أولاد حارتنا) وتعرضه لمحاولة قتل، وقضية نصر حامد أبو زيد واتهامه بالردة عن الإسلام بعد إصداره عدة كتب وأبحاث إسلامية فتمت تفرقة عن زوجته نظراً لارتداده عن الدين الحنيف، إلى فتاوى أصدرها الأزهر بحق الكتاب والمفكرين المصريين والعرب أيضاً. وطبعاً إذا كان حديثنا عن الأزهر فإنه لا يعني أن العالم العربي قد خلا من تلك الحركات الأصولية التي تحاول قتل الكلمة والفكر، ففي البحرين ومنذ مدة أتهم الأخوان المسلمون الشاعر قاسم حداد والفنان مارسيل خليفة بتقديمه

عرض يوحي بإبجاءات جنسية لا تتلائم مع المجتمع العربي على خلفية عرض مسرحي راقص بعنوان (مجنون ليلى)، ومنع أكثر من عشرين كاتباً وشاعراً من الكتابة في الإمارات العربية المتحدة. ولا يدل هذا إلا على ارتباط المؤسسة الدينية بالسلطة السياسية في مجتمعنا العربي (مصر نموذجاً) ويشكل الخطاب الديني أحد تلك الخطابات التي تحاول السلطة تخدير المواطن العربي بإظهار غيرتها على الدين من أولئك الذين يحاولون تشويهه. يقول ابن تيمية (لولي الأمر أن يقتل ثلث الأمة

في سبيل إصلاح التلثين الباقين)، والأزهر يحاول جاهداً تطبيق الكلام السابق عن طريق الحركات الأصولية التي بدأت بالتكاثر داخل مجتمعنا العربي، مع أنهم لا يفقهون شيئاً بأمر الدين الإسلامي الذي يدعو إلى العدالة والمساواة. فاليوم نحن بحاجة لوقوف حركات التحرر العربية جنباً إلى جنب لصد تلك الهجمة التي تقوم ضد الكلمة الحرة، ومحاولة بناء مجتمع حديث متحرر من ترسبات وميثولوجيات القرون الماضية، والوقوف بوجه تلك الفتاوى والحركات التي لا تمت لمجتمعنا إطلاقاً. ■■

ربما!

مزايا الإفلاس

لنقل إن للإفلاس نعماً كثيرة لا يراها الفيلسوف، ربما تكون محل حسد من قبل مناقضيه. أولاً الفيلسوف مدعو لاختصار أكبر عدد ممكن من وسائل النقل، ولعله لا يركب إلا للمسافات البعيدة، أو لضيق الوقت، وفيما عدا ذلك هو المشاء الذي يكتشف خريطة سرية للأمكنة خلال بحثه عن منافذ أسهل للحركة، بينما تقتصر علاقة الآخرين مع الشوارع الرئيسية.. وفي هذه الخلفية سيكتشف الوجوه الأخرى العديدة للمدينة، وحياتها التي لا تسير على خط واحد كما تركز في ذهن تقيضه. سيتسكع، ويشاهد مالا يشاهده الآخرون، وربما سيقوده الإفلاس إلى العزلة، بما أن النفود وقود الحركة، سيعوض عطلته بأساليب أخرى لعل القراءة تكون في مقدمتها، وهي حل ناجع للكثير من البشر، بالأخص القراء منهم، ففي حالات إفلاسهم المدقعة ينسحبون داخلياً إلى غرفهم السرية، وينكبون عليها بنهم، وفي الوقت الذي تتحسن فيه الأحوال من جديد، يكونون قد جددوا خلاياهم المعرفية بجرعات فائقة للغاية، هذا إضافة إلى عيش عزلة تأملية حقيقية، لشد ما يحتاجها التفكير على الدوام، ولهذا الانسحاب نحو العزلة ميزة أخرى، لاتقل أهمية عن كل ما سبق، وهي متعة توطيد العلاقة مع الصمت. ولعل فائدة أخرى يحتمل أن تتحقق، في سياق العزلة والصمت اللذين تحققاً معاً، وهي تقنين التدخين رغبة في توفير ثمنه، أو في التهرب من عبء لازم، ولهذا أثر عظيم على الصحة، خاصة وأن تدخيننا بات يزداد اطراداً مع ازدياد همومنا التي تفاقمها أمور المعيشة، وهناك اختبار حقيقي لامهرب منه، سيخلصنا مستقبلاً من الادعاء، وهو تجريب الجوع قسرياً، وبمعاينة حسية لعضاته القاسية في المعدة التي تتعكس بدورها على الوعي.

رغم كل ذلك، وما قلناه وما لم، الإفلاس لا يطاق.. لا يطاق!!!!!!

رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

الكتابة من الكهنوت إلى البنكنوت..

◀ طارق عبد الواحد



ليس مفاجئاً ذلك الدور الذي اضطلع به الكهنة في صياغة الثقافة في الحضارات القديمة. والصحيح أيضاً، أن عملية الكتابة -ذاتها- قد نشأت هناك، في المعابد والهياكل وأماكن العبادة. لقد تم اختراع الأبجدية على أيدي الكهنة أنفسهم.. ولعل هذا ما يفسر ارتباط الكتابة بالطقوس السرية، فربما يكون هذا الأمر نوعاً من استحضار مناحات الأسلاف، وأمزجتهم.. ففي عمق الكاتب يقبع -غالباً- كاهن ما!..

ليس التاريخ لاعباً فذاً دائماً.. بل غالباً ما كان صدى لتطلعات البشر المشروطة بسياقاتها الزمانية والمكانية، ولهذا استطاعت الكتابة (ليس نهائياً) باعتبارها نشاطاً إنسانياً راقياً، أن تتحرر، وأن تخرج عن المسارات الأولى التي حكمتها، لصالح حرية الإنسان وخياراته وأيضاً.. مشروعها التعميري على هذا الكوكب.

وما من شك في أن الكتابة حملت هذا المشروع بدوافعه ونتائجها، محيية لواقع الإنسان وأحلامه، لظروفه وطموحاته في التشييد العام ذي البناءات الفكرية والثقافية والسياسية.. ألخ.

غير أن ثمة لآعباً يهاض هذه المسيرة الكتابية، بتجلياتها الإبداعية والفكرية والتوثيقية، إضافة إلى عوائق أخرى: سياسية واقتصادية واجتماعية.. ومعروفة للقاصي والداني العوائق ذات العلاقة بالسلطة وبالبنية السياسية، وربما مفهومة تلك العوائق الاقتصادية ذات الهم الرحي. أما أن تظهر معوقات اجتماعية ذات صبغة ثقافية للممانعة الكتابية فهذا يبدو أمراً غير مفهوم.

ربما بسبب تلك المقولة (الحيطان دفاتر المجانين) لن تبدو جدران مدننا قميئة وحسب، بل خالية من الكتابات، وليس الأمر تحيزاً للكتابة كما يبدو للوهلة الأولى، ولا انتصاراً لشرفها.. هي القادمة من تلك الأماكن الأسرارية بكل هجسها الميتافيزيقي، بل هو ممانعة لتعميم الرسائل الكتابية وتفشيها في الأماكن العامة. فالكتابة -ها هنا- عمل جنوني، والجنون -ها هنا- مرة أخرى- مرض عقلي. إنه عزل الشارع، والعزل يتم هذه المرة بممارسة أخلاقية نابعة من تجربة الجماعة، ولذلك لن نرى في شوارعنا، كما في شوارع الآخرين، عازفاً موسيقياً (هذا يثير الضحك، كالجنون، وربما الرثاء) ولا

نعمان أفندي قساطلي في:

«الروضة الغناء في دمشق الفيحاء»

◀ سامي أبو عاصي



الكتاب صدر عام ١٨٧٦، ويقدم دراسة شاملة عن مدينة دمشق أما في البداية فإنه يتحدث عن (الشام) بلاد واقعة بين ٣٤٢٠ و ٣٧٣٠ من الطول و ٣١١٠ و ٣٠٢٤ من العرض الشمالي. وقد قسم بعضهم الشام إلى خمس شامات، إحداها دمشق وسواحلها والغوطة.

ويصف سكانها بأنهم أقوياء البنية، ويورد دراسة إحصائية عن عدد سكان دمشق بذلك الوقت ومن كافة القوميات والأديان والمذاهب المتفرعة عنها. أما عند تاريخ مدينة دمشق فيروي ما قاله المؤرخون ليتوصل بأن باني هذه المدينة والوقت الذي بنيت فيه من الأسرار التي عجز الباحثون عن كشفها.

«في تاريخ استيلاء العثمانيين على دمشق وإلى وقتنا الحاضر» وهو أكبر الفصول، ويروي فيه نزاع السلاطين على حكم دمشق ويرون بأن أهالي دمشق قد تعرضوا لطاعون عظيم هلك به خلق كثير منذ سنة ١٧٥٨ إلى سنة ١٧٦١، وهواء أصفر بتموز سنة ١٨٥٤ فمات به نحو ١٣٠ ألف نفس، وعادوها سنة ١٨٧٥ واستمر مدة شهرين فمات به تسعة آلاف ومئتين.

وفي سنة ١٨٣١ م كان على دمشق وال يدعى سليم باشا، وفرض ضريبة وأجبر الأهالي على دفعها للخرينة وفرضها على المخازن والدكاكين وفيما بعد ثار الأهالي فالتجأ إلى القلعة، وعندما نفذت مؤنوته اضطر إلى أكل الدواب فنفذت، بدون أية يرى نافذة للفرج، ونهايته مات صريعاً وأخذوا جثته وعرضوها للناس فرجة. ويذكر بابراهيم باشا وأصلحاته حيث جعل دمشق عاصمة سورية وأقام فيها مجالس القضاء وقرر حق التملك ومنع الرشوة والمحاباة وفي ولايته أخذ يتقاطر السياح إليها وقد كان الأجانب يمتنعون من الدخول إليها من قبل.

ووفق التقرير الرسمي سنة ١٨٧١ كان عدد دور دمشق نحو ١٤٦٩٦ داراً لكل الطوائف، أما عدد كنائس دمشق فإنه يذكر بأن لكل طائفة من طوائف النصارى في دمشق كنيسة أو أكثر. أما كُتس اليهود العامة فعشرة، أما الجوامع فيبلغ عددها نحو ١٥٢

جامعاً ومنها الجامع الأموي وهو من أكبر جوامع المسلمين، وأقدمها، وجامع المصلي في باب المصلى ويقال بأنه أول جامع بني في الإسلام بناه أبو عبيدة يوم كان محاصراً دمشق.

وفي دمشق ما ينوف عن مئة وعشر قهاوي، وثمن فنجان القهوة بها بغير سكر خمس بارات، فيقصدها الناس لأجل التسلية والاجتماع ببعضهم ببعض.

ويدون « قساطلي » إن دمشق تروى من سبعة أنهر وهذه الأنهر تنفزع من واحد في الأصل هو نهر بردى، أما هواؤها فهو جيد حسن في كل الفصول إلا الخريف فإن الهواء فيه يتغير ويصير مضراً بالصحة، وفي فصل «المعارف في دمشق» يذكر بأن مدارس النصارى كانت

تدرس فيها العربية والتركية والفرنساوية واليونانية والجغرافيا والحساب وكانت مدارس المسلمين تدرس العلوم الدينية واللغة والفقه ومبادئ القراءة.

وقد كان في دمشق جمعيتان أدبيتان هما (رباط المحبة) و(التاريخية) ويركز على أنهما لم تكونا تتعرضان للمسائل السياسية.

وهناك فصل هام بعنوان «في حكومة دمشق ومتعلقاتها» يورد فيه إن واردات جزية ولاية سورية هي، بحسب نشرة الحكومة سنة ١٢٨٨ هـ، قد بلغت ٦٧٥٤١٩٣٦ قرشاً، ومصروفها ٣٤٩٥٨٩٣٣ فالدخل يزيد عن الخرج كثيراً ولكن لالتزام الخزينة بالقيام بالمصاريف الحجازية، وسوء الإدارة الناتجة من عدم استقامة بعض المأمورين وقعت الخزينة تحت ديون باهظة جداً تبلغ نحو ٦٠٠ ألف ليرة، ويقول بأن إيرادات الخزينة لو حفظت لكانت ضعف ما يصل إليها. فإن رامت الحكومة إجراء الإصلاحات في بلادها لا يجب أن تهتم للمصاريف اللازمة لذلك، لأن ضبط الأموال بواسطة الرجال الأثماء يوافيها بزيادة دخل تفوق ما تلتزم لزيادته في أجور مأموريها، ويزيادة العمران الذي يتبع الإصلاح يزداد الدخل لأن سورية بلاد ذات ثروة طبيعية، يُستبعد الحصول عليها إلا بإجراء الإصلاحات اللازمة لاستقامة الحكام وحفظ النظام وما أشبه ذلك. ■■

مهرجان دمشق السينمائي في دورته الـ ١٥ ولكن ماذا بخصوص الجمهور؟

◀ قيس مصطفى

(يعيون السينما نرى)، تحت هذا الشعار انطلقت فعاليات مهرجان دمشق السينمائي الذي استهل انطلاقته بحفل افتتاح مهيب، وبتنظيم عال، على المستويات كافة، أعضاء وورود في ردهة دار الأسد للثقافة والفنون، مع أن موظفي الدار يرمقون الناس بنظرات تثير الخوف، ولم لا فتحن نوسخ بأحدثنا غير الفاخرة، سجاد بيتهم الفاخر، مصدر رزقهم، ونحن نعتبر أننا في رحاب الصرح الثقافي الأهم في سورية، ثمة أشياء تشبه ما نشاهده على الشاشات في هوليوود: نجوم سوريون وعرب وأجانب يدخلون دار الأوبرا، ومصورو الصحافة يتقافزون بهمة لعلمهم يحصلون على صورة واحدة استثنائية، يحمون بها رؤسهم في مهنة المتاعب.

يعتبر مهرجان دمشق السينمائي أحد أضخم المهرجانات العربية، وكان يعقد كل عامين مرة واحدة إلا أنه أصبح مهرجاناً سنوياً في سعي من إدارة مؤسسة السينما لأن يصبح هذا المهرجان عالمياً. صفة العالمية هذه لا يمنحها إلا اتحاد المنتجين العالمي الذي يطالب بصالات عرض سينمائية ذات مواصفات قياسية، ويشترط عدم وجود الرقابة على الأفلام.

في حفل الافتتاح ستكون هناك عروض فنية ممتعة لفرقة (سمة)، وثمة مشاهد تثير البهجة، بالإضافة للخطابات، والخطابات هذه لن تكون إلا من جهة وزير الثقافة رياض نعيان آغا، الذي أطل في كلمته، مما أثار امتعاض الجمهور.

سيكرم المهرجان أسماء مهمة، السيد محمد الأحمد سيظل على خشبة المسرح دون أن يظهر أي قدر من السعادة، سيكون رزينا أكثر مما ينبغي، ولكننا نشجع له، فهو مشدود الأعصاب، والتوتر ظاهر تماماً على ملامحه الهادئة، عريضة الحفل سلاف فواخرجي لن تبلي حسناً على الإطلاق.

وبصوت مرتبك ستتابع كلامها، وسيزيدها ارتباكاً ما ستفعله، للممثل الأمريكي المكرم جون فيليب الذي سيتصرف كجنتلمان، وينحني لفاتنة الشاشة السورية ليقبل يدها. لكنها ستسحب يدها، غير آبهة بمشاعر الرجل ليتوجه بعد الإخراج للمايك ويقول بعربية تشويها الركاكة: (إنشا الله)، وفهمنا منه أنه يعتذر وقبلنا اعتذاره، ولا نعرف إذا كانت نجمتنا قد فعلت مثلنا، مع أنها أخرجت كثير وفضحتنا (قدام الأجانب) كما يقال.

وقد كرم المهرجان أسماء عديدة، فقد تغيب كل من المخرجين الروسي كارين شاخنازاروف والإيراني مجيد مجيدي، كما كرمت الفنانة اللبنانية صباح التي غنت للجمهور الذي أطل التصفيق لها كثيراً، وكرم أيضاً كل من دريد لحام والأديبة السورية غادة السمان التي كانت في عداد الغائبين أيضاً، بالإضافة إلى ميرفت أمين والممثل الروماني مارسيل موريش.

الجمهور العريض الذي حضر الافتتاح، والذي كاد يسبب الاحتقار، غادر الصالة بمعظمه ولم يحضر فيلم الافتتاح إلا نفر قليل منه. وافتتح المهرجان بالفيلم الروماني (أربعة أشهر ثلاثة أسابيع يومان)، والفيلم يهاجم بشكل ما قيم الحياة التي تفرضها أنظمة الحكم الشمولية، من خلال قصة طالبين جامعيين، تحاولان التستر على عملية إجهاض تقوم بها أحدهما، وتتعرضان للابتزاز من الطبيب الذي سيجري العملية، هذا الفيلم الحاصل على جائزة السعفة الذهبية في مهرجان كان ٢٠٠٧، هومن إخراج كريستيان مونغيو، الذي حصد جائزة نظيرة لجائزة المخرج اليوسني أميركوستارييتسا.

جمهور المهرجان سيخذه في اليوم الثاني فلن يقبل على الحضور بكثافة، وثمة ما يثير الحزن لولا متعة الأفلام التي أحسن اختيارها، ويبدو أن هذا الجمهور والذي كان غالباً من فئة الطلاب لن يكون بوسعه الحضور المستمر بعد (لبرلة) دار الأسد

وتحويلها إلى مؤسسة ربحية، كما أن هذا الجمهور الذي تلف حياته الكثير من المنغصات الاقتصادية، سيعزف عن الحضور لأن لا وقت لديه للبحث عن المتعة.

في اليوم الثاني للمهرجان سيوزع في المكتب الصحفي للمهرجان في فندق الشام كتيب المهرجان وملصقه، أعضاء المكتب الصحفي يتعاملون مع الناس باشمئزاز. لا نعرف لماذا؟ ربما هم لم يستوعبوا بعد القصف الناري الذي شنه سينمائيو سورية التاريخيون متمثلين بالمخرج محمد ملص، في التحقيق الذي

أجراه الصحفي راشد عيسى لصحيفة (السمير) حيث طالب القائمين على المهرجان أن "يستجوا" على أنفسهم لأن بلداً ليس فيه إنتاج سينمائي لا يستحق أن يكون فيه مهرجان سينمائي كما قال. المشاركة السورية كانت ضعيفة هذا العام من جهة الأفلام، فالفيلم السوري "الهوية" للمخرج غسان شमित لم يلق القبول من الجمهور.

فهو إذ يتحدث في فكرته العامة عن الجولان السوري المحتل لم يستوف شروط الفيلم السينمائي الجدير بالمشاهدة، وهو مؤشر على تردي حال السينما السورية، خصوصاً إذا ما قورنت بنظيرتها الفلسطينية التي تشغل على قضايا الأرض والنضال الوطني، فالسينما الفلسطينية حققت إنجازات مهمة تجسدت بإنجازات المخرجين إيليا سليمان صاحب (يد إلهية) وهاني أبو أسعد صاحب فيلم (الجنة الآن) الذي زاحم أهم أفلام مخرجين عالميين. وأما الإطالة الثانية للسينما السورية فستكون من خلال فيلم المخرج عبد اللطيف عبد الحميد في فيلمه "خارج التغطية" الذي لم يتح للجمهور مشاهدة بسبب الطوفان البشري الذي



داهم القاعة الرئيسية في دار الأسد. من جهة أخرى يقترح الكثيرون أن يسمى المهرجان بمهرجان الفراعنة، نظراً لكثرة الضيوف المصريين. وبسبب الاحتفاء الشديد بالسينما المصرية. وأما بالنسبة لبقية نشاطات المهرجان، فثمة تظاهرات عديدة هي: المسابقة الرسمية للأفلام الطويلة، تظاهرة سوق الفيلم الدولي، تظاهرة النجمة الألمانية مارلين ديتريش، وتظاهرة المخرج السويدي إنغمار بريغمان صاحب الفريز البري والختم السابع، بالإضافة إلى تظاهرة المخرج الإيطالي مايكل أنجلو أنطونوني، وتظاهرة السينما المصرية والجزائرية وسينما الأطفال بالإضافة إلى تظاهرة السينما السورية متمثلة بتظاهرة المخرج السوري الراحل مصطفى العقاد، وتظاهرة الثنائي دريد ونهاد.

الغريب أن الجمهور، وإن شهدت بعض العروض مشاهدة غفيرة، لم يكن متفاعلاً مع المهرجان بالشكل الذي ينبغي أن يكون.



هوية تائهة.. بين تلافيف «الهوية»!

◀ وسيم الدهان

لمعت عيون الحاضرين وتعلقت بشاشة العرض مفتونة بما بادرتهم به الكاميرا من ألعاب متقنة، أفتنعتهم (لدقيقة واحدة) بأنهم أمام واحد من الأفلام السورية النخبوية، لكن، وللأسف، ما إن بدأت ملامح السيناريو بالتدافع نحو آذانهم حتى بدأت آمالهم بالانهايار تبعاً في عتمة السرد البطيء ومتاهات الرسائل المشوشة والمشوهة في عرض لاحق. في هوية تاهت بين تلافيف سميت بال«الهوية».

بعيدا عن الأثمة المكانية أو الزمانية، وعن أي سرد منصف للعنوان أو أداء تمثيلي يحاكي أبسط تطلعات الجمهور، راحت منظومة متجانسة من المفارقات الغربية تحاور الناظرين في كامل مساحات الفيلم الفضفاضة والمتراخية، فمن «ناطق» كبير السن! إلى لهجات متباينة التلاوين! مروراً بانهار «فوزي» أمام مطر الكواكين في هضبة الثلوج!.. الخ.

تلخصت السمة الأساسية للعرض في التشتت بين واقع ضبابي وذكريات حادة الوضوح، مما أفتد البطولة أبعادها بين عاشق مبتسم ومغامر متفاجئ، وأفتد النص ترابطه وجنح به إلى الإطالة والتأثير الدرامي..

أما العدو المرابض على الحواجز، فأضحى لطيفاً متساهلاً، يمازح الأهالي، ويكيل بمكيايلن متناقضين في فسحة زمانية شديدة الضيق، مما جعله أقرب إلى قلوب الجمهور من سائر الشخصيات المطلوب خلق التعاطف معها،

والمترامية في زوايا العرض ليأكلها البهوت!.. المؤلم في كل هذا هو أن تعود بنا السينما السورية إلى موضوع بالغ التعقيد دون أية مراعاة لهذا التعقيد، فالجولان ليس فيلماً ضيق الأفق هم مخرجه الوحيد هو التقاء عاشق، أطلق النار على نفسه، بمعشوقة تحدر من عائلة لا تتجبل إلا البنات! والهوية مع كونها حبا فإنها أكبر من جواب شخصي يرد به على حاجز صهيوني، وتضحيات أبناء الهضبة أكبر من أن يعبر عنها بمشاهد قصيرة في «خرابة» يسهل حصارها، أو في عبور غائم لشريط الحدود.. الخ.

أضف إلى ذلك ما أوحى به الفيلم من هبوط غير مسبوق «حقيقة» في سوية ومستوى الإنتاج

السينمائي السوري، ذلك الإنتاج الذي يتصف أصلاً بندرته واقتضاره على دعم المهرجانات وعلى احتكارية «المؤسسة العامة للسينما».. للسينما، ومنحها حق إنجاز الأفلام لقلّة غير موهوبة..

يقح لنا أن نسأل: هل يعبر فيلم «الهوية» عن هوية السينما السورية، أم عن هوية الهضبة المحتلة، أم يقتصر التعبير فيه على هوية أضاعها القائمون عليه؟! وهل هي حقا هوية باهتة الملامح إلى هذه الدرجة؟! هل هذا هو واقع العلاقات الإنسانية في جولاننا المحتل؟!..

وختاماً، لا شكر على جهود المؤسسة العامة.. ولا أهلاً به هوية» لم تحفظ هويتنا!



صفر بالسلوك

● لقمان ديركي

شو علاقتي أنا؟!!

تستحق بلادنا أن تدخل غينيس بسبب تحطيمها للرقم القياسي المسجل باسمنا أساساً في ترديد جملة (شو علاقتي أنا؟!!)... فلا أحد في هذه البلد يجب أن يتحمل مسؤولية أحد، فالأب لا يتحمل مسؤولية ابنه، والصديق لا يتحمل مسؤولية صديقه، والأخت لا تتحمل مسؤولية أختها، والأستاذ لا يتحمل مسؤولية تلميذه، الكل يقول لك (شو علاقتي أنا)، والحقيقة المرة التي سنكتشفها هي أننا شعب (ما لو علاقة)، ونحن شعب بلا علاقات حقيقية فيما بيننا، فما معنى الصديق الذي لا يتحمل مسؤولية الصديق، وما معنى الأب الذي لا يتحمل مسؤولية أبنائه، ما المعنى من الكلمات إذا لم تكن تحمل شيئاً ما ومسؤولية عن إيصال فكرة ما، لا يمكن أن تكون هناك علاقات دون مسؤوليات، ولا يمكن أن يكون هناك مجتمع أو بلد دون علاقات، فلماذا سكنت بجانبك طالما أنني لا أريد أن أقول " صباح الخير"، لماذا نعيش عصر حارة كل مين إيدو ألو بامتياز؟!!

ومن القامشلي مدينة الحب تأتي أخبار مزعجة للجمع، وتحدث أشياء مؤسفة حقا برأي الجميع، دون أن يتحمل أحد المسؤولية، والكل يقول لك (شو علاقتي أنا)، وسينبري كردو غاضبا ويقول (شو مشان ألو صارت الشرطة عنا بترش عالناس ببساطة)، فريد

عربو (وشو مشان ألو يطلعوا مسيرة بوقت غلط وبخصوص شي ما ببخص البلد)، فينظر كردو (وشو مشان ألو هدول أهلهم وشعبهم كمان وبيتعاطفوا معهم)، فريد عربو (وشو مشان ألو يتعاطفوا ما حيا مانعهم بس بلاها هالمسيرة هلاً.. أصلاً ما رح تقدم ولا تأخر.. ويكتفوا بالكتابة بالجرأيد والتصريحات بالإذاعات والتلفزيونات وبإصدار البيانات)، فينظر كردو متعجباً (وشو مشان ألو معك حق إذا كانوا عم بيعاملوهم منيح وبيعتروهم اولاد بلد عن جد وبيسمعوا شو مطالبهم ضمن حدود هالبلد وتحت سقف هالبلد)، (وشو مشان ألو ما لي علاقة.. أنا متلك تعبان وهفتان.. بقى جاية توجع لنا راسنا أنت كمان بمسيراك وبديباجات حقوق الإنسان)، ويرد كردو متعجباً (وشو مشان ألو شو علاقتي بالمسيرات والبيانات والمشاكل والقلقات)، على شو مشان الهويات والمدارس والثقافة والإعلام والمساواة والإحترام والإنتماء والتفاني والإخلاص وألو صار في شباب عم بيغنوا بالكردى بالشام وانو عم تمشي الأمور بالخير لقدام وخلونا نرؤق على بعض ونشتغل مع بعض، وألو في بالإمكان أكثر مما يكون وكان، ويمضي الإثنان ويعودان ويلتقيان ويتحدثان وفي النهاية يقولان كل بصوته العال العال (شو علاقتي أنا)، مشان الله إذا أنت وهو ما ألكم علاقة.. مين اللي ألو علاقة؟!!!!! أنا شخصيا لا حدا يقرب علي.. ما لي علاقة!!!!!!

قاسيون 2008

تعلن قاسيون عن بدء

حملة الاشتراكات لعام 2008

قيمة الاشتراك السنوي (300) ل.س.

يتم الاشتراك عبر الموزعين



قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار.

في معنى الحجر

«وحديتي عن الأحجار الأسنّ من الحياة والتي تبقى بعدها على الكواكب الخاملة، عندما يشاء الطالع أن تتفتح فيها، وحديتي عن الأحجار التي لا ينبغي لها حتى أن تنتظر الموت والتي لا حرفة لها إلا أن تدع الرمل منهدراً على صفحاتها، أن تدع الهيمى أو الموجة المرتدة، والعصف والزمان..»

■ روجيه كايوا «أحجار»

مختارات